

محضر الجلسة العلنية الثانية عشرة

المنعقدة يوم الأربعاء 04 ذو الحجة 1418 هـ

الموافق 01 أفريل 1998 م

الرئاسة: السيد بشير بومعزة، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة: السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وأعضاء حكومته.

إفتحت الجلسة على الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخمسين بعد الزوال.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة. نرحب بالسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته، وكما ذكرنا بالأمس فإن جدول أعمالنا اليوم يقتضي الاستماع إلى رد السيد رئيس الحكومة على الأسئلة والاستفسارات والانشغالات التي عبرت عنها طيلة ثلاثة أيام ودون إطالة أحيل الكلمة إلى السيد رئيس الحكومة، فليفضل مشكورا.

السيد رئيس الحكومة: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي رئيس مجلس الأمة، السيدات والسادة الأعضاء، أود في البداية باسمكم وباسم كل زميلاتي وزملائي أعضاء الحكومة أن نجدد لكم الشكر على إتاحة هذه الفرصة لنا في إطار تطبيق بند من بنود الدستور، لإطلاع هذا المجلس الموقر على محتوى برنامج الحكومة، وأكثر من ذلك فيما يتعلق بالطاقتم الحكومي للاستفادة من آراء السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، فهي آراء جد مفيدة ومثريّة، تتيح الفرصة للتوضيح وإعادة قراءة الأوضاع، مبقية على التساؤل والابتعاد عن المواقف المقنعة مسبقا لدى الحكومة التي لها مسؤولية تسيير الشؤون التنفيذية لهذه البلاد.

وقلت إنها مناسبة في إطار تنفيذ بند من بنود الدستور وألح على ذلك لأننا سمعنا من بعض الأوساط في محيط هذا المقر من قال بأنها كانت -هذه المناسبة- ربما لخلق منبر، فأقول بأنه إذا كان هناك منبر، فهو للتأكيد -مرة أخرى- على انشغالات وتساؤلات الأمة الجزائرية الممتلئة في هذه القاعة، ولإدلاء بجهود الجزائر وليس بجهود جماعة من الأشخاص، وإن كان هناك منبر فأنا أعتقد أنه بازدواجية الانشغالات والجهود المبذولة، فقد كان هذا المنبر منبر الأمل المحق للجزائر.

قبل الدخول في الأجوبة أريد كذلك باسمي شخصيا وباسم الطاقم الحكومي أن أضيف الآن بعض العبارات التي تتعلق بهذا المجمع لأنني وإن كنت في البداية قد عبرت - لكم السيد الرئيس - بكل صراحة وبكل إخلاص عن مشاعر الحكومة تجاهكم، فكان ذلك ليس فقط واجبا، وإنما منطلقا من قناعة أن موقع الإنصاف الذي يدور مع الرئاسة، لا يجعل في حرج مسابقات دبلوماسية، فتجاه السيدات والسادة أعضاء المجلس فضلنا أن ننتظر الاستماع للتدخلات والانتقادات قبل القول بصراحة ومن صميم القلب لكل هذا الطاقم، كم نحن فخورون أن نكون معكم في هذا المقام التاريخي، وهذا المجمع يحتوي على صناعات الاستقلال وبناء الدولة الجزائرية وممثلي الشعب الجزائري، وفي هذا

المجمع الكريم أستمح أعضاء الحكومة - وأنا شخصيا - لكي أميز أربعة أشخاص وهم على التوالي السيدة مريم بلميهور زرداني والأخ المحترم صالح بوبنيدر والسيد عز الدين زراي، والسيد الطاهر زبيري، مع تجديد طلب الاعتذار من باقي الإخوان والأخوات وأعتقد ذلك لظروف بديهية معروفة لدى الجميع ولأسباب مكتوبة بأحرف ذهبية في تاريخ الجزائر، وأستمح شخصيا زملائي أعضاء الحكومة وهذا المجمع الكريم، لأضيف تمييزا إلى أربعة أشخاص آخرين، كانوا من الإخوة والمسؤولين الذين رافقوا خطواتي الأولى في دواليب الدولة وهم على التوالي:

الأخ محي الدين عميمور، والسيد بوعلام بسايح والسيد اسماعيل حمداني والسيد حسين جودي، لأن العرفان هو كذلك من مميزات هذا البلد وهو كذلك من تقاليد بناء دولة قوية، ودولة تبقى ركيزة دائمة للجزائر.

نصل الآن إلى الأجوبة على التدخلات وأريد أن أؤكد كذلك على أن جل التدخلات وهي حاملة لـ 348 سؤالا أو تعليقا كانت كلها نعمة وفائدة للديمقراطية الجزائرية، ونعمة وفائدة للحكومة لأسباب كنت قد أشرت إليها مسبقا، وقبل الجواب، أكرر من باب الوفاء -قول الافتتاح- أننا برلمانا وحكومة متكاملان في المهمة ومتضامان أمام الظرف الحالي، لذا أرجو من كل الإخوة والأخوات أن لا يروا في الجواب أي تعقيب كان أو أي استعمال لحق رد كان، لكن الغاية تكمن هنا في التعليق الثاني لبداية العرض ألا وهو أمل الحكومة في أن يكون هذا العرض وهذا النقاش فرصة لتكامل الصورة وتجسيد الوثام أكثر عندما نصل إلى دراسة المشاريع والعمل المشترك في اليوم، مثلما أريد أن أقول مسبقا أن الأجوبة - مع اعتذاري للإخوان والأخوات - لم تنتبثق أساسا من النقاط المحلية وذلك لسببين هما: السبب الأول منهجي وهو قناعة، فإذا بدأنا في الإجابة على الملفات والقضايا المحلية، من منطلق نقاش - وقد أنهيناه معكم أمس ليلا ورجعنا إليكم اليوم بعد الظهر - فمعناه أننا نرجع إلى بعض السلبيات في التسيير للجواب على المطلوب.

ثانيا: بالرغم من الجهد الذي سأحاول بذله لإيجاز الجواب، ومن دون شك، أستمحكم مسبقا بطلب إسعافي قليلا. في إطار الجواب أتطرق أولا إلى أسئلة وتعليق جاءت حول الحكومة وهي على جانبين: الجواب الأول عن حالة الائتلاف، والجواب الثاني عن كيفية بناء دولة جمهورية تمثل هذا الائتلاف.

والجواب في إطار احترام الرأي والرأي الآخر سيكون مختصرا قائلا: إن تجسيد الديمقراطية إضافة للنصوص والمؤسسات هو ترقيتها في التصورات والأفكار وإضافة كذلك إلى أن الديمقراطية التعددية التي نؤمن بها والتي ناضلنا من أجلها هي مرتكزة على قوانين وصناديق الاقتراع ثم المجال ما بين الاثنين وهو الاستماع إلى الآخر وقبول الطرف الآخر.

وفي هذا الإطار كان للسلطات العمومية أن تسهر على تعديل القوانين ومنها قانون الأحزاب ولو أنه حدث شبه إجماع في الانتقادات آنذاك، فالقانون قد جاء وقد وضع المعالم، أما الصناديق وخاصة عندما نتحدث عن الحكومة فنجدها قد تكفلت في التشريعات بكل التدابير الوطنية وحتى بالملاحظين الأجانب، وفصل الشعب في ذلك، وجاءت الحكومة بناء على هذا النمط وهذه النتائج وباقتراح - أؤكد - ائتلاف أوسع من الحاجة، وأوسع من الإخوان والأحزاب الموجودة حاليا، فقد شارك في الائتلاف كل من قبل - كأحزاب - المشاركة، وبعد هذا التذكير أقول بأن الائتلاف الحكومي بخير ويعمل جاهدا، وأنشرف شخصيا بتنسيق هذا العمل.

أما فيما يتعلق بأفاق النظام الجمهوري في ظل التعددية السياسية، فمن باب التذكير أقول إن تعديل الدستور الذي كان هو كذلك في بداية مساره موضوع انتقادات وتخوف منه -كضربة للديمقراطية- تم بإرادة الشعب الجزائري مما جعل النظام الجمهوري والديمقراطي والتعددي من القضايا التي لا رجوع فيها ولا تعديل لها حتى ولو كان الأمر بالاستفتاء.

هناك كذلك موضوع متعلق بالعدالة ودولة القانون، ومن البداية وللتأكيد فإن دولة القانون ليست شعارا في هذه البلاد، بناء على رغبة الشعب وعزم الرجال والنصوص، والنص الأول هو الدستور، فهل هناك نقائص؟ نعم من دون شك! هل هناك بلد ينعت بدولة القانون يطبق فيه القانون 100%؟ أبقى في الجواب هل هناك عزم يومي لبناء دولة قانون أقوى؟ فالمسار للنصوص التي هي اليوم أمامكم من مجلس دولة إلى محاكم إدارية إلى كل ما هو لاحق يؤكد على ذلك، وأعتقد أن النقاش والحوار واستعمال الأساليب الديمقراطية تسمح كذلك بإبعاد بعض الأوهام وعندما أقول

الأوهام فذلك لأن في رحاب الجزائر كثرت هذه الأوهام من بعض المصادر وتمكنت الحتميات من أن تغطي على التصورات أو حتى على المعطيات، ومن جملة هذه الأوهام قضية وضع الإطارات في السجن.

نبدأ أولاً - يا إخواني- من أين نزل عدد 2000 هذا للإطارات التي هي في السجن؟ إنه يذكرنا بقضية 26 مليار دولار المختلطة من أموال الدولة، لكن هناك عبارة أجنبية تقول (Il faut toujours mentir et il en restera quelque chose) فأصبح هذا العدد المقدر بـ 2000 إطار الموجودين بالسجن قناعة عندنا جميعاً، ولربما هذه فرصة لإعطاء بعض الحقائق، فالعدد الكلي للملفات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية الموجودة بحوزة العدالة من بداية جانفي 1996 إلى غاية 28 فبراير 1998 هو 1405 قضايا، والعدد الإجمالي للإطارات التي كانت معنية في هذه القضايا هو 349 إطاراً وعدد الملفات التي فصل فيها القاضي بطريقة ما أو بأخرى هي 1028 ملفاً، والعدد الباقي من الملفات هو 377 ملفاً، وهذا للتأكيد، ولسنا في هجوم ضد الإطارات، لأننا منهم ولأنه لن نقبل لأي شريحة كانت أن تكون طبقة فوق القانون، وإن ابتعدنا كل البعد عن معنى الحملة، وتذكرون أنه قد سبق وأن قلت في بداية 1996 إنها ليست -مع الأسف- بحملة وأضيف لكم أنه بالليل فقط هناك أناس أدخلهم القاضي السجن، وأتركه ليعطي التفاصيل بنفسه، ونقول بأنه جعل من قضية مقاومة التخريب الاقتصادي للبلاد ملفات تستعمل كذلك في الجدل السياسي، ولا أقصد هذا المجمع ولا الحكومة ولا أعضاء مجلس الأمة ولا إخواننا بالمجلس الشعبي الوطني، فنحن متواجدون هنا للعمل ولنتحاسب مع بعضنا البعض، لكن الشيء الذي نلاحظه في الساحة الوطنية يجعلنا نقول إننا نتأسف لهذه التصرفات والتي أصبحت من الصفحات الأولى لبعض العناوين من الصحافة الوطنية.

أما الحجز الوقائي، وإن كنت غير مختص في القانون، لكن الشيء الذي أعرفه - وإن كنت مخطئاً أصححه، فالكمال لله - أنه مادام القاضي لم يفصل، فإما عندنا فرق السلطات ومعناه أن رئيس الجمهورية نفسه لا يستطيع أن يستعمل حق العفو، أو نبقى مثل ما نقرأ في بعض الأوساط (On va exiger du Chef du gouvernement) فهذا مسموح به: (Parce que le chef du Gouvernement accepte d'être le clou de la crémaillère) ولكن في حدود الصلاحيات.

هناك موضوع حول حقوق الإنسان والأشخاص الغائبة، فأقول إن هناك مؤسسات في هذه البلاد مختصة في هذه القضايا، ومنها المرصد الوطني لحقوق الإنسان، لكن الأمر سياسي بطبيعة الحال ويحمل من طرف السياسيين.

بالأمس قبل الانتخابات كان هناك الحوار الوطني، وكانت الدولة تنادي بتقديم الملفات عندما جاءت هذه الإشاعات وبقينا ننتظر لحد الآن قدموها، واليوم والحمد لله، لنا مؤسسات منتخبة وتشمل تقريباً كل الطبقة السياسية وتعمل في إطار القوانين التي صدرت بتزكية من الشعب، فأؤكد أمام مجلس الأمة الشيء الذي قلته أمام المجلس الشعبي الوطني، وليس من باب التحدي، فإذا كان هناك ملفات فعلى الطرف الذي يملكها أن يرسلها للحكومة عن طريق البرلمان حتى يشهد هذا الأخير على وجودها فعلاً ويشهد أيضاً على أنه تمت الإجابة على هذه الملفات، وإن لم تكن هناك ملفات أو إن كانت هناك ملفات وأجوبة فسننقص - على الأقل - ورقة من أوراق الجدل ونقترب أكثر فأكثر من خدمة الجواهر المتمثل في المصلحة الوطنية لا أكثر ولا أقل.

النقطة ما قبل الأخيرة في باب العدالة وهي تطبيق قرارات العدالة، أؤكد أولاً ما جاء به بالأمس الأخ عمار مهدي من الاتحاد العام للعمال الجزائريين - حتى لا يحدث أي لبس، أو سوء فهم - كون نقابة العمال والحكومة لم يلتقيا حول هذا البند حتى يتفاوضا على التطبيق ونشكر الاتحاد لأنه سمح لنا بمتابعة أقرب لما يجري في الميدان.

بدأنا قبل هذه الحكومة واستمررنا في سنة 96 وقلصنا ما يقارب 600 ملف وقد قدموا لنا حالات أخرى - وهم مشكورون - والشيء الوحيد الذي قلناه مسجل في البيان الختامي، وهو أن القانون فوق الجميع والقرارات القضائية تطبق لا أكثر ولا أقل.

فيما يخص الأحكام القضائية فالإخوان الذين هم أكثر خبرة مني في القضاء وفي القانون، يعرفون أن الشخص الذي أخذ حقه لدى العدالة ولم يسر ملفه، فهناك إجراءات أخرى تضمن له التطبيق وهذا ما جعلنا نحصي القرارات التي كان فيها طلب اتخاذ إجراءات التطبيق، وأعطيك بعض الأرقام عن عدد ملفات الطعون للتطبيق (recours pour mise en oeuvre) من أول جانفي 97 إلى 28 فبراير 1998 بلغ عددها الإجمالي 68351 قضية، أما القضايا التي صدر فيها التطبيق بمساعدة كاتب الضبط، والشرطة والدرك... إلخ هي 57439 قضية، وتبقى 10912 قضية أخرى معلقة.

النقطة الأخيرة في ميدان العدالة والقضاء والتي أقول فيها إن القضاة وجهاز القضاء يملكان كل الإمكانيات اللازمة، والقول بأنهم لا يملكون الإمكانيات من سيارات وورق وأقلام هو غير صحيح ونحن شركاء متكاملون والحوار مستمر طول السنة، والإخوان الذين يريدون الاطلاع على ما تزود به كل محكمة من تجهيز (logistique) أو ميزانية قطاع العدالة أو التمويل المخصص لكل محكمة وكل غرفة قضائية فليتنفصوا، وأضيف وألح على أنني لست أقول بأن كل شيء على ما يرام أو إن كل شيء كاف، لكن لا أترك المواطن يظن بأن العدالة التي تملك الحق في إعطاء القرار لا تملك حتى الورق الذي يحرر فيه هذا القرار أو القلم الذي يكتب به.

الموضوع الثالث وهو مكافحة الإرهاب فتكميلا لما قدمته في العرض وتعليقا أو توضيحا لبعض القضايا التي طرحها الإخوة والأخوات أثناء النقاش أقول:

أولا: فيما يتعلق بضرورة التكامل بين محاربة الإرهاب في الميدان والتجديد السياسي ضد الإرهاب نقول إن هذه قناعة مشتركة عند الجميع، وهي - على أية حال - مشتركة تماما بين كل السلطات العمومية، وأذكر أن مسار الحوار الوطني دام في الواقع قرابة أربع سنوات من 1992 إلى نهاية 1994 فماذا كانت غايتها؟

صحيح أن رهانات الموضوع كانت تترك الناس متخوفة وتتركهم ما بين مقتنع ومعارض وهذا مشروع ومقبول، لكن الرهان الأساسي في ماذا كان يكمن؟ أو ما الغاية الأساسية منه؟

الغاية الأساسية كانت تجنيد الطبقة السياسية وكل المجتمع بجانب قوات الأمن والكفاح المشروع للجزائر ضد الإرهاب، وهذا الشيء يتركني أقول إنها قناعة مشتركة مع الإخوة الذين طرحوها، وقد قطعت أشواطاً جد هامة، لأننا إذا أردنا الاطلاع على المستقبل بنوع من البرودة في التحليل فعلياً أن نعترف بالخطوات التي قطعتها الطبقة السياسية، ففي موضوع التعددية أوافقكم الرأي أننا مازلنا لا نتفق حول بعض القضايا، لكن دون أن نأخذ مكان أي كان سواء كان هنا أو في المجلس الشعبي الوطني، وأعتقد أن متابعة الكل تركتنا نلاحظ أن هناك أشواطاً معتبرة قد قطعناها، لكن مازال هناك أشواط أخرى سنقطعها حتى نجعل من التعددية والاختلاف في الرأي أمورا وقضايا مقدسة وهي قضايا الوطن وقضايا الجزائر فقط.

نفس الشيء يتعلق بقضية تجنيد كل القدرات الجزائرية في الجبهة الخارجية وهذا منطقي لماذا؟ لأننا نقاوم ماذا في الساحة الخارجية؟ نقاوم الدعاية، والدعاية نقاومها في الواقع على مستوى المجتمعات الأجنبية، وإذا كانت لدينا رسالة نود تبليغها لمجتمع آخر، فمن دون شك أننا نحتاج إلى تجنيد كل المجتمع الجزائري فيها، وبغض النظر عن المهن سابقا، وحين يتعلق الأمر بإثبات صحة الحجة في ميدان حقوق الإنسان على سبيل المثال فكلكم يعلم إن أحسن دبلوماسي في العالم ليس بالسير لأنه ينطق باسم نظام، فالشهادة هي شهادة المجتمع والأحزاب والضحايا أيضا، وفي هذا المسار كذلك، كانت للجزائر - والحمد لله - منذ بداية هذه المحن أصوات ومناضلون من المجتمع المدني ومن الطبقة السياسية رفعوا راية الوطن وخرجوا إلى الخارج مدافعين عن الموقف الجزائري، وحققوا نتائج ساهمت في توضيح الصورة، وهم مستمرين اليوم في نفس الاتجاه بموقع أقوى، وأعتز بذلك كجزائري أولا.

وقد عبرت الوفود البرلمانية الأجنبية القادمة إلى بلادنا للتحدث مع أعضاء البرلمان الجزائري بغرفتيه وكذا الجهاز التنفيذي في النهاية - حتى بعيدا عن الميكرو - عن إعجابها بحقيقة الديمقراطية الجزائرية وصحة المسار الجزائري في ذلك، ونحن هنا - بطبيعة الحال - في خدمة الإعلام لكي نسهل له عملية إيصال كلمة الجزائر إلى الخارج كما أن هناك خطوات يومية في هذا الشأن تجاه منتخب الشعب الجزائري على مستوى البرلمان ونحن مستعدون أيضا - في إطار أداء الواجب - لتقديم كل التسهيلات للمجتمع المدني انطلاقا من مبدأ الابتعاد عن ثقافة النسيان واقتناعا بفائدة أصواته على مستوى الساحة الدولية، ومن دون شك أنه بهذا الرباعي أحزاب، مؤسسات، إعلام ومجتمع مدني سيكون دور الدولة أو مؤسساتها أسهل وتكون الجزائر هي المستفيد الأكبر من أي كان.

فيما يتعلق الآن بالتكفل بضحايا الإرهاب، أؤكد على أن هذا الأمر هو واجب وطني على الحكومة تجاه الوطن وشهداء التسعينات، وهو ما يجعلنا نحرص على هذا الموضوع والجهد يتحسن نوعا ما يوميا، لأننا - وبدون احتشام أو عقدة - نعترف بالنقائص التي مازالت موجودة.

هناك تنظيم على المستوى الوطني والمحلي وهو الولايات حيث ننظر من الإخوة والأخوات المنتخبين سواء على المستوى الوطني كمجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني أو على مستوى القاعدة أن يحرصوا على متابعة الإدارة لاطلاعها بالحقائق وتذكيرها بالمسؤولية ونقول - بدون احتشام كذلك يا إخواني - إننا تأخرنا جماعيا في التكفل بقضايا جوهرية لضحايا الإرهاب والاعتراف بالحقائق لا يعد نقصا، فقضية النساء المغتصابات لم نبدأ التكفل بها إلا الآن سواء ميدانيا بتأسيس المراكز أو عن طريق القانون - هناك فتوى مطلوبة في هذا الشأن - وبأية طريقة كانت، وأيضاً قضايا اليتامى، وإذا قلنا اليتامى يجب أن يشمل ذلك أيضا من فقد والديه معا ونقول هذا كذلك بدون احتشام وقد بدأنا التكفل بها في سنة 1997، لماذا؟ أقول إن "الكمال لله" لكن وحتى تتضح الصورة يجب أن يكون هناك أيضا التكفل الطبي والبيسيكولوجي والمادي والمعنوي، فما زال أمامنا شوط طويل ولا تزال الطريق طويلة، خاصة إذا لم نرد أن نقوم بمجرد طبي الصفحة فقط، وزرع بذور مشاكل أخرى في المستقبل وهذا يجعلنا نقول إنه - في سياق برنامج رئيس الجمهورية - سيأتي الوقت الذي يلزمنا بالتكفل بضحايا الأمساء الوطنية وقد يرحج هذا الموضوع خاصة الناس المصابين جسما، لكن مسؤولية الدولة هي مسؤولية النظر للبعيد. ثم إن القول بالتكفل بضحايا الإرهاب ومحن الشعب أدى إلى تحسن الوضعية الأمنية في الكثير من أماكن هذه البلاد، لقد شرعنا - في إطار برنامج خاص - في إعادة البناء في الولايات وزادت تدخلاتكم تأكيدا لحقائق الميدان، فقد تضرر الريف كثيرا حتى اضطر سكانه إلى هجرته في وقت من الأوقات حيث تحطمت مرافق الدولة وأحرقت المدارس وحدثت لنا أشياء كثيرة نحن أبناء

أما بالنسبة للترميم، فقد كنا نقوم به بشكل ظرفي بحيث إذا هدموا جسرا أعدنا بناءه وإذا أحرقوا بلدية أعدنا بناءها. ويرجع الفضل في ذلك إلى الشعب وإطارات وعمال الدولة أو الجزائر بصفة عامة، الذين ثبتوا في هذا الصراع ضد الدمار الجهني وتحكموا فيه، ولكن يبقى هذا غير كاف إذا أردنا إعادة تطبيع مسار الأوضاع في الميدان، فلماذا يحتوي هذا البرنامج على 20 ولاية فقط؟ هناك خياران: إما أن نتخذ التدابير ونحاول تغطية الكل - لأن البلاد كان لديها حاجيات ونقائص قبل تلك التي أوجدها الإرهاب - أو نسلك طريقة تدريجية بحيث ننطلق في التكفل بالعشرين ولاية هذه ونعمل على توسيع دائرة هذا التكفل تدريجيا وهو يعتبر أمرا إضافيا عما جاء في البرامج السنوية للتنمية والبناء، ويبدو لي أن قائمة الـ 20 ولاية هذه لم تعد محفوظة في ذاكرة الجميع بحكم الأسئلة التي طرحت في القاعة، لذا أستسمحكم لأذكر بها، فهي ولايات: الشلف، الأغواط، باتنة، البليدة، البويرة، تلمسان، تيارت، محافظة الجزائر الكبرى، الجلفة، جيجل، سعيدة، مسيلة، سكيكدة، سيدي بلعباس، معسكر، المدية، تيارت، تيسمسيلت، عين الدفلى وغيليزان. ويمتد تمويل هذا البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية على سنتين، وشطره الأول المقدر بمليارين ومائتي مليون دينار (1.2 مليار د.ج) متوفر ومعتمد في قانون المالية - الخاص بالميزانية - الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني، ونحن نذكر ذلك لأننا سمعنا البعض يتساءل عن مدى وجود هذه الامكانيات.

طرح علي الإخوان بالأمس سؤالا - في مجال مكافحة الجزائر للإرهاب وعمالته - يتعلق بالموقف من عبد الحميد ابراهيمي، فقد رفعت المؤسسات الجزائرية دعويين ضده أمام القاضي، كانت ثانيتهما في شهر ديسمبر 1997 كما أن القضاء الجزائري متكفل بهذا الموضوع على المستويين الداخلي والخارجي - في إطار التعاون ما بين أجهزة القضاء للدول - فلنترك مسؤولية التكفل بهذا الموضوع للقاضي ولجهاز القضاء بدون أن أضيف تعليقاتي إلى ما جاء به الاخوان الذين أشاطرهم - كجزائري - هذا الموقف ألفا بالمائة.

نصل الآن إلى ملف الثقافة، وأشكر الأخوات والإخوان الذين وجهوا لي أسئلة حول هذا الموضوع والذي لم أستطع التطرق إليه في إطار العرض الذي جئت به يوم الأحد وسأمر في الإجابة عنه عبر خمس محطات، المحطة الأولى لإعطاء تصور الحكومة حول موضوع الثقافة - تعليقا على ما جاء في البرنامج - فأعتقد أولا أن الثقافة هي قضية المجتمع كله، وينجر عن ذلك أن محاولة توجيهها يؤدي إلى الفشل، مثلما تؤدي محاولة إدخالها في قالب إداري إلى نقائص، كما تؤدي كذلك محاولة إدخال الثقافة في إطار التوظيف إلى الخيبة، ثم نعتقد أن ترقية وإنعاش الثقافة الجزائرية يجب أن يرافقا موكب التحولات ومنها تدعيم الحريات الفردية والجماعية في البلاد، وبناء حرية التعبير، وفتح المجال للإبداع، وكذلك التحولات العالمية التي ننظر إليها كغزو، لكن من الأفضل ربما أن نعتبرها حقيقة موجودة تدخل للبيوت وكذا التحول في إطار اقتصاد السوق، والتحول في إطار التأكيد على مكونات الهوية الوطنية والحفاظ عليها وجعلها أيضا من المصادر الأساسية للثقافة الوطنية. إن قناعة الحكومة من هذا كله هي أن ترقية الثقافة ليست قضية إدارة أو ميزانية، وقد جاء الدليل على ذلك من الميدان عبر السنوات، مثلما نعتقد أن قضية ترقية الثقافة والنشاط الثقافي ليست قضية بناء دور الثقافة، لأننا وحتى نرودكم بمعلومة فالجزائر قد بنت 17 دارا للثقافة تستهلك سنويا 143 مليون دينار، تذهب 80% من هذه الأموال إلى أجور موظفيها وعمالها، مثلما نحن مقتنعون بأن ترقية وإنعاش الثقافة لا يكمن فقط في إنجاز أو إنجازين وتسخير أموال طائلة لهما باعتبارهما ضروريين، ولكن هذا لا يعني أن نجعل منهما الشجرة التي تخفي الغابة، أو كما يقال: (L'arbre qui cache la forêt) فما هي التدابير - من هذا المفهوم - التي جاء بها برنامج الحكومة للحصر أو للتعليق المختصر؟

أولا: إعادة ربط الصلة أكثر ما بين الثقافة والمجتمع، وذلك ابتداء من المدرسة، حتى من خلال إجراءات جد بسيطة كالمكتبات لإعادة الرغبة في القراءة للطفل والشباب والمرأة والرجل الجزائريين وهذا معمول به في الميدان من خلال المكتبات المدرسية وحتى من خلال إعادة السينما للمدرسة عن طريق (Les Ciné-bus) التي عرفت في السابق.

ثانيا: ربط الصلة بين الاقتصاد والثقافة، ما معناه؟ جاء في برنامج الحكومة أننا عازمون على جعل المؤسسات الأساسية للنشاط الثقافي تستفيد من مساعدات الهياكل الاقتصادية عن طريق (MECENAT) وهي على سبيل المثال المسارح الكبرى، الهيئات الكبرى للتكوين الثقافي في الوطن كمعهد الموسيقى، البالي الوطني ... إلخ، وهناك ملفات تحضر حتى ما بين (Les holding) وهذه المؤسسات التي تستفيد عن قريب - إن شاء الله - من هذا الدعم لكنني أقول - للتوضيح فقط - إنه دعم للنشاط الثقافي وليس للتشغيل الثقافي (C'est un soutien à l'activité culturelle et non pas à la fonction culturelle) - وفي نفس السياق - إلى فتح المجال - أي الثقافة - أمام رأس المال الوطني، وقد سبق لي أن قلت للإخوان في عائلة الإعلام بأننا مقبلون، في إطار إنشاء قناة تلفزيونية ثانية أو قناة فضائية جزائرية للخارج (Algerian TV) على مزج رؤوس الأموال العمومية للدولة والقطاع الاقتصادي والقطاع الخاص - إن كان يرغب في ذلك - مضيفا في نفس الوقت وبكل صراحة بأن مساهمة الدولة تبقى هي الأكبر خاصة في هذه المراحل وفي انتظار التحولات، كما تم أيضا ربط النشاط الثقافي بالاقتصاد عن طريق الإجراءات التي نص عليها قانون

المالية لهذه السنة والتمثلة في تخفيض الضرائب على النشاط الثقافي كالإنتاج الموسيقي ونشر الكتب.

وفيما يخص تشجيع النشاط الثقافي وردا على بعض الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن، فقد أعلنت الحكومة في برنامجها عن تأسيس صندوق وطني لتدعيم الفنون والآداب، والحمد لله فقد تأسس هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1998 الذي صادق عليه المجلس، وخصص له مبلغ مائة مليون دينار وذلك منذ أول جانفي 1998.

كذلك تشجيع أصحاب الإبداع والنخبة الثقافية عن طريق استحداث وسام، وملفه مفتوح للدراسة -بحكم أنه يحتاج إلى تقنيين- ومشروع قانون حوله هو في قيد الدراسة و سيكون بين يدي الهيئة التشريعية -إن شاء الله- في غضون هذه السنة.

وكذا تشجيع المثقفين ولو بطرق رمزية، كإنشاء "دار رجال الثقافة" التي هي مهياة وإن كان هناك تأخير في تجسيدها، فيعود إلى مشكل المقر -الذي ضخمه البعض- المتمثل في مقر الديوان الوطني لحقوق المؤلف (ONDA) سابقا حيث كان من المفروض تسليمه في شهر رمضان ولكن فضلنا تأجيل ذلك - حتى لا توصف هذه العملية بكونها صفقة بيع وشراء - إلى الأيام القريبة القادمة حيث سيستلم رجال ونساء الثقافة هذا المقر الكائن في وسط المدينة - على أن تتكفل الدولة بالمصاريف - الذي يمنحهم مكانا للالتقاء لكيلا يبقى هذا الأخير محصورا في المناسبات أو أكثر من ذلك في المستشفيات أو المقابر !

وفيما يخص التدابير المتخذة - والتي هي أكثر منها رمزية أو للتشجيع فقط - فقد وعدنا بفتح ملف التقاعد لكنني أؤكد هنا - اجتابا لإفراغ الفكرة من محتواها - أننا بصدد القيام بدراسة لإعداد معالجة (Adhoc) ليس لها مرجع قانوني خاص ولا مرجع مالي لكننا نعمل على إحصاء عدد المعنيين وضبطه في قائمة تتوسع كل سنة بعدد معين مثل 50 ثم 100 وهذا بالتشاور مع عائلة الثقافة لاختيار البارزين في الميدان.

لقد التقيت بعائلة الثقافة في شهر أفريل من سنة 1997 لتشخيص الوضع الثقافي - وهذا ليس من باب الحكم على الماضي ونحن نتحملة - الذي وصل إلى درجة كبيرة من الخلل والذي أصبحنا أيضا نخجل منه، فتجد على سبيل المثال فنانا من قطاع السينما من زمن الخمسينات متقاعدات يتقاضى اليوم منحة ستة آلاف دينار فقط! فأنا أتمنى وأرجو من كل قلبي أن أتكفل بكل رجال السينما والكتاب والموسيقى ولكن يجب البدء -على الأقل - بشيء هو قبل كل شيء موقف العرفان من طرف الجزائر تجاه النخبة وتشجيعها حتى تستمر في النمو وتزداد.

أما فيما يتعلق بتشجيع الحياة الثقافية كذلك، فقد شهدت السنوات الأخيرة - والحمد لله - عودة بعض المهرجانات والمسرح والسينما والفنون التقليدية.

وللإجابة على سؤال طرح علي يتعلق بمعرض الكتاب الذي لم ينظم هذه السنة، فأقول لأؤكد للجمهور إن عدم تنظيم هذا المعرض ليس من باب الإهمال وإنما لأنه لم يبرمج لهذه السنة.

فيما يخص ترقية التراث الوطني الذي يعرف نقائص عديدة فإن هناك جهدا ومثابرة كبيرين مطلوبين منا، وتحاول الحكومة بدورها توسيع وتقوية هذا الجهد وقد أرفقته قانونيا بقانون حماية التراث الوطني الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني في شهر فبراير الماضي.

أما فيما يتعلق باسترجاع أو صيانة تراث الأمير عبد القادر - رحمه الله - الموجود في سورية، فقد أعدت الجزائر 3 ملايين دولار للتكفل بهذا الأمر، لكن هناك بعض المشاكل الخاصة بأقارب الأمير وننتظر أن تحل بينهم لأن القضية متعلقة بالملكية وسنصل إن شاء الله إلى جعل دار الأمير في دمشق دارا لمجد الجزائر، وستبقى الدولة الجزائرية تصون هذا المعلم الذي يدل على العديد من المعاني.

فيما يخص الموسوعة الجزائرية، أقول للاعتراف - بدون عقدة - إن الموضوع غير موجود في برنامج الحكومة لكن هذه الفكرة لا تتطلب الأموال الباهظة بقدر ما تتطلب أكثر الإرادة والعزم وأقول - باسم الحكومة - إننا نرحب بها وأملنا أن يساهم رجال ونساء الثقافة والأدب الجزائريين في التشاور والتحصير اللذين سنفتحهما - إن شاء الله- هذه السنة حول الموضوع، وأشكر الأخ ركيبي على الاقتراح.

فيما يخص شراء الكتب لتدعيم التأليف والطبع، قلت سابقا إن الدولة تشتري الكتب للمكتبات، وقدرت كمية الكتب الجديدة التي تم اقتنائها في السنة الماضية بحوالي 130.000 نسخة وهي فكرة معقولة وحميدة ولا تتطلب الكثير،

لأنه إذا صدر كل سنة عشرة أو خمسون كتابا من الإنتاج الوطني، وطالبنا البلديات والولايات والوزارات والسفارات والمؤسسات الاقتصادية أن تساهم بشراء نسخة منها، أعتقد أن هذا الشيء ليس بديماغوجية ولا يمثل سياسة الإفلاس، فنحن نرحب بالفكرة وسنحاول السهر على تجسيدها في الميدان.

فيما يتعلق بالمراكز الثقافية بالخارج وحتى نقول الحقيقة فهناك مركز واحد فقط ينشط هو مركز باريس ولا يتعلق الأمر بمركز القاهرة، وعملية التطهير جارية على مستوى مركز باريس منذ السنة الماضية - ونقولها بكل صراحة "التطهير" - ذلك لكونه ليس ملحقة لصندوق دفع الأجور وكذا بعض التصرفات التي بلغ بها الأمر إلى شتم السلطات الجزائرية بأموال الجزائر ! ! كما توجد نقائص عديدة تستوجب التكفل بها في إطار ترقية النشاط الثقافي المقدم في هذا المركز. وكونوا على يقين أن التكفل بمركز باريس سترافقه العناية بمركز القاهرة، وأقترح أن نعالج هذين المركزين، بترقيتهما وجعلهما مراكز ثقافية حقيقية ثم إن مسار الحياة طويل والجزائر دائمة - بعد الله سبحانه - لنستمر في فتح مراكز إضافية من مرحلة إلى أخرى على أسس صحيحة.

وبالنسبة لفكرة جعل السفارات تفتح مكاتب ولو صغيرة مثلما قلت وأقول - باسم الحكومة - إننا سنتكفل بالموضوع في السفارات والقنصليات بداية بتلك الموجودة في أماكن تتواجد بها الجالية الجزائرية بكثرة.

أما في الأخير وفيما يتعلق بقضية كتابة التاريخ الوطني، وخاصة تاريخ حرب التحرير واسترجاع الوثائق، فكتابة التاريخ أمر تحرص عليه الجزائر منذ ما يقارب 20 سنة، وأعتقد أنه مهما كان الحال ومهما كانت الآراء فهناك إنتاج وهناك تقدم، وفيما يتعلق باسترجاع الوثائق فهناك تحركات مستمرة في هذا الميدان إذ استرجعت الجزائر الكثير من الوثائق، ومازالت تصارع لاسترجاع الكثير الآخر وهذا من خلال محاولة إقناع الآخرين ببعض الاتفاقيات الدولية - التي ترتفع مكانتها أكثر كل سنة - التي تسمح لنا بالوصول إلى تحقيق هذه الغاية.

السيد الرئيس، أيتها السيدات، أيها السادة، نصل الآن إلى موضوع الإعلام والاتصال، وهو -بطبيعة الحال- موضوع الساعة داخليا بحكم التحولات الهامة الموجودة في البلاد وخارجيا بحكم ما يسمى بالعولمة وهو أيضا موضوع الساعة خاصة بالنسبة لنا كجزائريين ولدينا الكثير من الطموحات في هذا الميدان كما نعيش تحت الكثير من الضغوطات والاستفزازات، و أبدأ هنا - متحدثا عن الإعلام والاتصال - بتفسير موقف الحكومة تجاه هذا الميدان، قائلا بأنه موقف مبني على الشفافية والرفض - بالأمس واليوم وغدا - بأن يمدح الإعلام - عموميا كان أم خاصا -الحكومة، وهو مبني كذلك على أمل أن يزداد كل أهل المهنة قناعة بالمصالح الوطنية أكثر فأكثر، مضيفا كذلك أننا نعترف - بدون أية عقدة - بأنه يتوجب على السلطات العمومية وفي مقدمتها الحكومة بذل جهود كبيرة لتتمكن من قطع الخطوات الموصلة إلى مستوى الاتصال الكافي الذي يستجيب للشفافية الكاملة بحكم أن الموضوع يتعلق بتحول يتمثل في الخروج من حضارة الصمت في نهاية الثمانينات فقط ونحن نتكيف الآن مع حضارة النطق منذ أقل من عشر سنوات وكلكم من أبناء وبنات الجزائر، وكلكم من الإدارة والمؤسسات ومن الشعب الجزائري تفهمون المقصود.

ما هو الموقف تجاه أجهزة الإعلام؟ يتمثل في الداخل أولا في فتح المجال قانونيا والأمر أت عن طريق مشروع تعديل قانون الإعلام بالتشاور مع المعنيين وبسيادة القرار للبرلمان، وكذلك توسيع مجال المشاركة في الميدان من خلال إنشاء المجلس الأعلى للإعلام.

ثالثا: فتح المجال على مستوى الإمكانيات وهنا أؤكد مرة أخرى أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة ومن هنا للرأي العام الجزائري، الشيء الذي قلته لأهل المهنة الإعلامية منذ أقل من شهر فقط، فالذي يريد أن يفتح مطبعة فليقتضل فلا يوجد بند قانوني أو تنظيمي يمنع ذلك بل أكثر من ذلك من أراد فتح مطبعة فسنساعده والذي يريد أن يدخل للمؤسسة التي تستورد الأوراق فليقتضل، والذي يريد أن يؤسس مؤسسة خاصة بالاستيراد فليقتضل، والذي يريد أن يفتح شبكة توزيع الجرائد عبر التراب الوطني فليقتضل والذي يريد أن يساهم بفكرة أو بمشروع برنامج للسلطات العمومية - والذي أقول عنه وبدون احتشام أننا ومنذ سنة مازلنا نتخبط حوله ولم نصل بعد إلى تأسيس هيئة عمومية لتوزيع الصحف داخل البلاد، تسير على أسس الاقتصاد- فليقتضل.

بالنسبة للإعلام الأجنبي، فأبواب الجزائر مفتوحة للصحفيين الأجانب، فحتى الناس الذين شتمونا مدة 40 سنة لم نرفض لهم - بدون أي حقد - طلب تأشيرة الدخول، في حين رفضوها للصحفيين الجزائريين، وليس عندنا شيء نخفيه، والذي يريد أن يقتضل، فليقتضل.

فيما يخص المنتج الإعلامي الأجنبي، ليس هناك دولة في العالم لها تغطية في مجال الهوائيات المقعرة مثل الجزائر، ومع ذلك نسمع البعض يقول "لا" -كل واحد سيد في بيته- ويجب منعها، (C'est l'esthétique urbain) ويلزم "Le câble"، ونحن نعلم أن هذه الأوضاع كانت موجودة منذ سنوات بدون فضل الحكومة، لأن الشعب الجزائري سيد وناضج، أما الجرائد المكتوبة فهي ترجع للسوق ومن يرد أن يكتب فليكتب.

الآن لدي تعليق إضافي حول هذا الموضوع كمشاركة في النقاش من طرف الحكومة، وك رأي - بعد إذنكم - من أخ

لكم قبل كل شيء وهو أن قضية الإعلام والاتصال يجب أن ننظر إليها ببرودة أكثر وجدية ونحن - والحمد لله - خارجون من المصائب التي أصابتنا، والذي مضى لا يفارن بما تبقى، نحن نملك بلدا قويا تقدم عن محيطه الطبيعي سواء في التعددية السياسية أو في الحريات أو حتى في الإصلاحات الاقتصادية، وإذا كان وإلى حد الآن لنا - وبطبيعة الحال - حق مقاومة محاولات التغليب، والانشغال ببعض الأشياء التي تكتب في الداخل والخارج، لكن أقول إنه ربما للوقت - للمستقبل - وربما مثلما نقوم للتكفل بعواقب الإرهاب وهذا لا يخص الضحايا فقط وإنما نبداً في إعادة الترميم، حان الوقت أن نقدم لأنفسنا الطرح الذي هو أكثر سلامة واستمرارية وهو أن قضية الإعلام لا تكمن في الوسيلة (ce n'est pas le vecteur) وإنما في الرسالة وهذا يضع على السلطات والهيئات العمومية مسؤولية التحسين لصنع الرسالة التي نبلغها، كما يضع على عاتق المجتمع مسؤولية رفع تحدي تعددية الأفكار ورسالة النقاش والانتقاد البناء والمستمر -رسالة تبتعد قليلا عن حقيقة واسمحو لي أن أعبر عنها بالفرنسية Le nihilisme - لأن معارضة السلطة أمر مقبول وعدم الرضا بالحكومة مشروع والطموح إلى تغيير الأوضاع شيء طبيعي، وهذا كذلك يجب أن نحسب حسابه، هذا ما يتعلق بقضية الإعلام والاتصال.

سئلت فيما يتعلق باللغة الوطنية حول إذا كان تطبيق قانون تعميم استعمال اللغة الوطنية سيكون في موعده أي في 5 جويلية 1998.

وإذا كنت قبل قليل أقول وأؤكد لكم أننا في دولة القانون، فالأمر لم يبق حوله سؤال، وقد استعملت عبارة مع زملائي في الحكومة، حيث قلت لهم: "من حكمة القانون أنه جاء بخصوصية التعريب" فالتكفل الآن باللغة الوطنية أصبح مخصوصا، فلم يبق لرئيس الحكومة أن يراقب الوزير، والوزير لا يراقب الأمين العام، والأمين العام لا يراقب المدير ويتحمل كل واحد مسؤوليته عند إمضائه وفق قانون محدد، ونحن نتخذ التدابير، وربما يستغرب البعض -من منطلق المعطيات- أننا اكتشفنا وحدا لله في الاجتماعات التي تعقدها الحكومة قصد التنسيق، أن التحضير والقدرة قد بلغتا درجة كبيرة لم تكن نتصورها. والآن ما هو تصور الحكومة حول هذه العملية؟ نجيب فنقول:

إنه ليس تصورا إيديولوجيا ولا ديماغوجيا ولا حتى إقصائيا، وهذا ما يعطي أهمية كبيرة للمجلس الأعلى للغة الوطنية، ونحن لا نزايد على أحد، ولا نعقب على أي أحد، لكن يجب العمل على إخراج اللغة الوطنية من سوق الصراعات والمزايدات، وعلينا التكيف مع المسؤوليات والقرارات التي أخذناها كجزائريين منذ بداية السبعينيات حول تعميم التعريب في التعليم، فقد قررنا تعريب الملايين من بنات وأبناء الجزائر واليوم يجب توفير المجال، والتكيف مع حقائق الميدان سواء من حيث النقائص الموجودة في الجزائر أو حقائق العالم، وغدا سنطرح سؤالاً على أنفسنا هل الحتمية أن نحرر الوصفة بالعربية أم أن الحتمية هي معالجة المواطن؟ إذا كان هناك خلل فسوف نعالجه، فإدارة المالية تتعرب مثل الباقي، لكن يبدو أن هناك إشكالا يكمن في بعض الجوانب الفنية والسؤال يبقى هل سندخل الضريبة غدا وننظم أمورنا قليلا أو نفرض تطبيق القانون حرفيا، ونمنع تحصيل الضريبة؟

إن المجلس الأعلى للغة الوطنية ومن خلال الصلاحيات المخولة له من طرف القانون يقوم بدراسة الأوضاع، ويقترح التوصيات، وهو ما يجعلنا نبتعد عن المزايدات وعن التخوف وارتكاب الغلطات، ومن دون شك فالشروع في تطبيق هذا القانون سوف يكون من الخطوات الأولى التي تترك البرودة والمنطق في هذا الأمر يعودان إلى الساحة.

أما بالنسبة للمجمع الخاص باللغة الوطنية، فالنص موجود، والإمكانات موجودة وحتى الرئيس تم اختياره وندعو له بالشفاء الكامل والعاجل حتى ينطلق في المهمة، لأن مهمة الدولة هي تعيين خمسة أشخاص وهم الذين سيكونون المجمع من أهل المهنة وهم يختارون زملاءهم.

بعد هذه النقاط نأتي إلى موضوع أخذ نصيبا كبيرا في التدخلات ألا وهو موضوع الجماعات المحلية وكان هذا النصيب منطقيا وذلك لأنها ركيزة الدولة، ولأن ثلثي هذا المجلس الكريم جاؤوا عن طريق الجماعات المحلية، وهنا بدون تعقيب وبدون جدال، سينصب الجهد حول تكملة المعطيات والجواب على الانشغالات.

وفي هذا الإطار، أقول في البداية إنه جاءت بعض التعاليق تقول: "إنه بعد الانتخابات المحلية هناك رغبة في التهميش من طرف الإدارة أو هناك رغبة في الوضع تحت الوصاية".

أنا لا أجيكم لإقناعكم أنتم، لكن الرأي العام يتابع ذلك ويجب أن لا نتركه على قناعة أننا استغفنا، نقول له اذهب للانتخابات وصوت على المجالس ثم نرمي بهم في الدرج، لا، حاشا لله، ! وبدون إسداء جميل لأي طرف كان لأن القانون قد فصل، وباختصار فإن الجماعات المحلية على مستوى البلدية، المجلس الشعبي البلدي هو الهيئة التي تتداول وتنفذ في آن واحد، أما المجلس الشعبي الولائي فقد فصل فيه القانون أي قانون الولاية مثلما فصل قانون البلدية فيما يتعلق بالبلدية، ماذا قال القانون؟ فالقانون جعل من المجلس الشعبي الولائي البرلمان الخاص بالولاية، وباختصار فالمجلس الشعبي الولائي هو الذي يصوت على الميزانية المحلية، وهو الذي يوزع برامج التنمية المحلية كالمدارس والسكن، وهناك برامج تقرر وتمول من المستوى المركزي، أما السد والطريق فإننا نتحاسب عليهما كحكومة وبرلمان، وهو الذي يقوم بمراقبة إجراءات وتدابير السلطة التنفيذية التي تطبق والمجلس الشعبي الولائي يجتمع في 4

دورات، والبرلمان يحاسبنا مرتين كل سنة، والبرلمان الولائي يحاسب الجهاز التنفيذي الولائي أربع مرات في السنة، هذا للتوضيح ولكيلا نترك الرأي العام غارقا في تصورات ربما يستخلص منها أفكارا وتخوفات بعيدة عن الحقيقة.

ثم إن تعديل قانوني البلدية والولاية ضرورة، وقد بدأنا العمل فيهما بالتشاور مع المعنيين وأكثر من ذلك فإن قضية صلاحية المجالس المحلية قد فصل فيها الدستور، وهناك بندان أو مادتان على ما أذكر من الدستور توضحان دور ومكانة المجالس المنتخبة على المستوى المحلي، وهذا فيما يخص النية. أما فيما يخص الأوضاع وما يسمى عصب الحرب وهي الأموال، وهنا كذلك قد تكلمتم وأنتم مشكورون عن العجز المالي للبلديات وساطيل قليلا في هذا الموضوع حرصا على أن لا تراود المواطن أفكار ويظن أننا قد قمنا بانتخابات وقمنا بتحضير عجز مالي لشلل هذه المجالس وخاصة تلك المجالس - حسب القراءات السياسية - المستقلة عن الحزب الحاكم وعن الأغلبية كما يطلق عليها، وفي هذا الإطار أقول إن العجز الذي تتكلمون عنه هو عجز في الميزانية التي صوتت عليها المجالس (ce sont des déficits sur des budgets votés) أي أنها بنت حساباتها على مداخيل ومصاريف معينة. وهذا العجز - ثانيا - ليس وليد الأمس، ولم يكن كميينا نصب للمجالس المنتخبة، وزيادة على شرح السيد وزير الداخلية للموضوع في المجلس الشعبي الوطني، أضيف أن العجز المالي للبلديات في سنة 1996 كان يمس 1075 بلدية وكانت تكلفته الشاملة تقدر بـ 8 ملايين ونصف مليار دينار، سددت منه الميزانية المركزية 6 ملايين ونصف مليار، وهنا أنتسمحكم لأوضح لماذا تم تسديد 6 ملايين ونصف المليار د.ج وليس 8 ملايين ونصف المليار د.ج؟ وهو واجب عدم ترك سياسة السهولة تسود لأن العجز في الميزانية والتوازن المالي هو من مسؤولية الدولة صعودا ونزولا فما دمننا نرغب في تنظيم حفلات فما علينا إلا أن ندرس ذلك، ويجب أن يبقى الضغط، ففي سنة 1997 زاد عدد البلديات التي كانت تعاني من العجز مع الأسف ووصل إلى 1159 بلدية، والعجز كان قد وصل إلى 12 مليار دينار في المجموع، والدولة سددت في نهاية 1997، 8 ملايين دينار وفي 07 مارس 1998 سددت 3 ملايين دينار أخرى والمجموع المسدد هو 11 مليار من أصل 12، فلماذا بعد 8 ملايين أضفنا 3 ملايين؟ لأننا دخلنا عهدة جديدة فهناك مجالس منتخبة ولكي ندرأ عنها الفشل وسوء النية، ولم نسدد 12 مليار ليقبى الحرص في الميدان أتتابعون ما يقال بأن الحكومة غير شعبية وبصفة خاصة رئيسها؟ إن عدم الشعبية من حتمية الميدان وحين لا تكون الإمكانيات متوفرة، فمن المسؤولية أيضا قول الصراحة. تكلمتم عن الحملات وأنا لا أدخل في التفاصيل، وإنما أدخل في تفاصيل الحملة التي قمت بها أنا بدوري، لما سرت مع الشعب بمبادئهم وكنت أحدثه عن العمل والجد والتضحية، وهناك في بعض الحالات من تكلم عن السكن لأنني كنت مرشحا ورئيس حكومة في آن واحد وقد كنت أجيب قائلا إذا كنتم تودون أن أعطيكم السكن من أجل التصويت فالأفضل أن تمكثوا بدياركم، وهذا ليس من قبيل غلق باب الرحمة أمام منتخبي الشعب أو أكثر من ذلك أمام المواطنين. الآن، زيادة على قول الحقائق اليوم، لا بد أن نرى مصدر المرض، واسمحوا لي بالرجوع وشرح مصدر المرض لاستخلاص الدروس كجزائريين وجزائريات وهذا ليس للقول بأن من سبقنا قد أفلسوها، لا، بل لأن هناك تصرفات تؤدي إلى أخطاء، وثانيا لا بد أن ننظر إلى الماضي لأننا مقدمون على إعادة التقسيم الإداري وقد سألتكموني -وأنا شاكر لكم- عن التصور الذي يخص إعادة التقسيم الإداري؟

وهنا أذكر بعض المحطات باختصار: في سنة 1974 كانت الجزائر على طريق الصواب التام آنذاك، عهد البرامج الخاصة، ولاية بعد ولاية، والأمور كانت تسير خطوة بعد خطوة، هذا من جهة ومن جهة أخرى بلادنا كانت تضم 15 ولاية، وحين حان الوقت لتوسيع الشبكة رفعا العدد إلى 31 ولاية و160 دائرة و703 بلديات. وسنة 1984 كانت الظروف تستدعي إعادة النظر في التقسيم، وصار في ذلك الوقت نوع من الاستجابة للضغط لدى المسؤول أو السلطة، والحقائق يجب قولها اليوم، وكان التقسيم الذي اعتمده الحكومة آنذاك يرمي إلى المرور من 31 إلى 40 ولاية، وكان هناك ضغط وتفاوض في المجلس الشعبي الوطني على عدد الولايات التي وصلت إلى 48 ولاية بعد عناء طويل، لكن أين وقع التعويض؟

التعويض حدث على مستوى البلديات، فارتفع عدد البلديات من 703 بلدية إلى 1541 بلدية ولكي نوضح الأمور فإن كل دشرة وكل قرية، تطلب أن تصبح بلدية، لها الحق في ذلك وكل مواطن يطالب أن يكون مسقط رأسه بلدية فذلك من حقه، لكن واجب السلطة والمسؤول ليس قول نعم فهي سهلة القول، ولكن واجبهما قول الحقيقة وقول لا؟ وتقديم الحجة للإقناع لماذا لا؟

لأننا قبل تأسيس البلدية يجب أن نوفر لها مدخولا، لكن إذا أسسنا بلديات وهي لا تملك مردودا في الميدان، فإننا سنحكم عليها من يومها الأول بالإفلاس. هذا الأمر موجود في الميدان حاليا، وإذا كنا نقول بالاقتراب من الشعب لتقديم الخدمات، سنقول إنه من الأفضل المضي إلى الملحقات فإذا كانت المنطقة واسعة فهل من الأفضل أن نخلف جهازا بيروقراطيا كاملا يستهلك كل الإمكانيات في الرواتب، أم ننشئ مركزا يقدم الوثائق والخدمات وكل ما يتبعها؟

بالإضافة إلى ذلك، هناك محطة أخرى، وهي الدوائر التي تكلمتم عنها والواقعة في نفس التصرف يا إخواني ففي سنة 1991 ولأسباب لا تحتاج إلى الشرح، كانت مقسمة إلى 229 دائرة، وارتفعت في يومها إلى 555 دائرة، هذه شهادة لله وليس انتقادا.

هناك ولاية اقترحوا دائرة واحدة، غير أن برقيات تصلهم تطالبهم بوضع ثلاث دوائر، وذكرنا لهذا لا يعني القول أن من سبقونا لم يفعلوا خيرا حاشا لله، لكن كل واحد تصرف حسب ظروفه الخاصة، غير أنه يجب علينا نحن الآن أن نستخلص الدروس للمستقبل والجواب أين هو الحل لأنه لا يكفي البقاء في التكلم عن المشاكل؟ الحل يكمن في اقتراح أو فكرة الحكومة وهي إعادة الاعتبار للأموال المحلية، لماذا؟ لأننا نمثل شعبا واحدا ووطننا واحدا ويجب أن نمول أي شيء كان مدرسة أو ملعبا أو طريقا، فسواء إن تم التمويل من الخزينة المحلية أو من الخزينة المركزية ففي كلتا الحالتين التمويل يخرج من جسم واحد وهو الشعب الجزائري والجزائر، وهذا الشيء يجعلنا نقرب الصلة بين الخدمة والتمويل ونقرب الصلة كذلك بين المطالب والذي يتحمل مسؤولية إدخال الامكانيات. كيف تسير البلدان الأخرى؟ إن الضريبة ليست على نفس النمط، كأن نقول الضريبة المحددة للسيارة موحدة من الشرق إلى الغرب، بل هي حسب حاجة كل واحد، وتبقى بطبيعة الحال الدولة في إطار التضامن وفي إطار بناء تنمية شاملة، تساهم بهيئاتها في تجنيد الإمكانيات. ألحتم يا إخواني في تدخلاتكم على العديد من القضايا كتشجيع الاستثمار، رفع البيروقراطية عن الاستثمار وكذا..... نأخذ الحقائق، ما هو الشيء الذي جعل الأراضي العمومية تعطى بنصف دينار؟ لأنها كانت تعطى هكذا ! وأن المعطي لا يبالي بتمويل الميزانية بذلك المدخول وما هو الشيء الذي جعلنا نقوم بكراء شاطئ لشخص بـ5 سنتيم وهو كفيل بحصد الملايير، ما هو الشيء الذي جعلنا نقوم بكراء سوق أو مقهى بعشرة دنانير وصاحبه يربح ألفا؟ وما هو الشيء الذي جعلنا لا نهتم بالاستثمار كإدارة محلية؟

بكل بساطة لأننا لا نحتاج لذلك، فهو يستثمر ويشغل ويدفع الضرائب لأن هناك نوعا ما فكرة دولة "البابليك"، ولهذا عندما ندعو إلى التقسيم الإداري بحكمة والرجوع إلى إعادة الاعتبار للأموال المحلية ، ربما لا يكون ذلك لهجة مفرحة لكن كونوا على يقين أنه المسلك الوحيد الذي يضمن المستقبل.

من جملة الأسئلة هناك ثلاث نقاط جد قصيرة حول هذا الموضوع أود التطرق إليها.

أولا: ما هو التقييم حول التقسيم الجديد لمحافظة الجزائر الكبرى؟

التقسيم الجديد بعد 6 أو 7 أشهر - وبدون مجاملة أو مبالغة - سمح بتحكم أحسن نوعا ما في تسيير المدينة، وساهم أيضا في تحسن الأوضاع الأمنية، وهو نمط تسييري معن عن البرنامج، وسيطبق في 3 مدن كبرى هي وهران، قسنطينة و عنابة لماذا؟ لتجنب الإضافة الارتجالية مسبقا، ونحن نعلم أن كل الناس لهم الحق في ذلك، ولكن هناك معايير وجب اتباعها. لأن المدينة التي يسكنها مليون نسمة أو أكثر لا تستطيع تسييرها مثل المدن التي لها 300 ألف نسمة، وهذا لا يعني أن تسيير المدينة التي تملك 300.000 نسمة سهل ومحقر لا، نفس الشيء يقال فيما يخص السؤال الخاص بترميم العمارات في المدن الكبرى، لم نملك القدرة -وللأسف الشديد - على الإقناع في المجلس الشعبي الوطني فغلبنا، وقد اقترحنا TAXE مثلما فعلنا في الجزائر العاصمة وبدأت تعطي الثمرة نوعا ما، لكنهم قالوا لا، لا بأس، ربما عندما نأتي في نهاية السنة سنتعاون إن شاء الله عليه نحن الثلاثة الحكومة، والمجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة.

أما عواقب التقسيم الإداري الجديد لمحافظة الجزائر الكبرى على الولايات المجاورة - فهنا كذلك وحتى لا نترك أي شك أو تخوف أكثر من اللازم - وخاصة أن إخواننا في بومرداس وفي تيبازة والبلدية تنقصهم أشياء كثيرة، فإن القانون واضح وقد أسس إجراء تعويضا خاصة في الضريبة المتعلقة بالنشاط المهني لأنها هي التي اختفت والمركبات السياحية الخاصة بغرب الجزائر لولاية تيبازة والمركب الصناعي الخاص بالروبية لولاية بومرداس واختفت مزارع وأشياء من هذا النوع لولاية البلدية، والإجراء التعويضي في الضريبة على النشاط المهني قد تم الإمضاء على قراره يوم 31 جانفي 1998 ويحتوي على 30 مليون دينار، وهذا الإجراء يبقى مستمرا طالما استدعت الحاجة إليه وهذا ليس قرارا حكوميا وإنما هو تطبيق للقانون.

في نهاية هذا الباب هناك قضية الإطارات المحلية، أولا أشكركم على إضافة صوتكم إلى أصوات مسؤولي الجهاز التنفيذي في التنويه بالرجال والنساء الذين عملوا في المجالس التنفيذية، نحن لا نقول إنهم أنبياء، لكن لا نقبل القول عنهم إنهم "الإرهاب في الإدارة" كما كنا نسمع فالكثير منهم توفي واستشهد العديد منهم وللدولة واجب وللدولة استمرارية في رعاية هذه الجماعة، فمنهم من رجع لعمله ومنهم من حصل على ترقية، والذي لا يملك عملا نتكفل به، أما قضايا السكن ورغم الأزمة الموجودة فليسوا منسيين.

أما فيما يتعلق الآن بإطارات الإدارة المحلية وكان هناك سؤال حول المقاييس. فالإدارة تسير وفق مقاييس ولا أحد يمدكم بالقول "لقد جيء به لأنه صاحبهم" لا، فهناك مقاييس وإجراءات فحص الملف، والذي يتم تعيينه يكون وفق مقاييس، ومن سرح فقد سرح وفق مقاييس، وأضيف أنه منذ جانفي 1995 هناك تعليمات رئاسية تجعل من واجب كل وزير يطلب تنحية مدير فما فوق مدير ومهما كان القطاع لا بد أن يقدم تقريرا كتابيا يحفظ في الملف لأن التعيين بمرسوم والاقتراح للوزير.

وأدخلنا منذ 1996 الحركة على مستوى الإدارة المحلية سنة 1996 وهذا ليس بداعي الشك بل بداعي التحسين ونعطي مثالا عن ذلك بمدير قطاع معين يبقى في منصبه مدة عشرين سنة فإن عقله سيصيبه الجمود وستلين صرامته نوعا ما وهذا ما تركنا منذ سنة 1997 ندخل إجراء ينص على عدم بقاء الإطار في منصبه أكثر من 5 سنوات على المستوى المحلي.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، طرح سؤال حول قضية المجاهدين وذوي الحقوق، اسمحوا لي لعدم الدخول في تفاصيل كثيرة، لأنني لا أريد أن أعرض أرقاماً وكأننا نقدم أشياء للمجاهدين وذوي الحقوق في الوقت الذي تحاول فيه الجزائر وليس الحكومة فقط أن تؤدي واجبا، فالأرقام والمعطيات - موجودة لدى وزارة المجاهدين فأرجو من الإخوة الذين هم في حاجة لكل التفاصيل الاتصال بها - والشيء الذي أكتفي به هنا، هو القول بأن المنح المعطاة لذوي الحقوق والمجاهدين حجمها المالي الإجمالي انتقل من 12 مليارا في سنة 1994 إلى 26 مليارا في سنة 1998، والتفاصيل - مثلما قلت من قبل - ستجدون الأخ وزير المجاهدين في الخدمة لإعطائكم إياها.

فيما يخص العناية الصحية، فالإمكانات الطبية للقطاع المدني والقطاع العسكري والإمكانات الخاصة لراحة قدماء المجاهدين ومعطوبي حرب التحرير وذوي الحقوق موجودة.

فيما يخص الدعم الاجتماعي والاقتصادي هناك تدابير في ميدان القرض وميدان السكن وأشياء من هذا النوع وهي غير كافية وأصرح بها أنا شخصيا وهي موجودة في الميدان، والعرفان والمكانة من جملة الأشياء التي يحملها مشروع قانون المجاهد والشهيد الذي ليس من قبيل تعديل قانون من أجل المنحة فقط كما يقول البعض، بل يتضمن، الحقوق والمكانة والعرفان.

أما ترقية رسالة ثورة نوفمبر 1954 والحرص عليها فهذا الأمر كما أظن نعيشه في الميدان المدرسي وميادين كثيرة ومن خلال تدابير أخرى.

بعد هذه النقاط - والقائمة لا تزال نوعا ما طويلة - نصل الآن إلى الجانب الاجتماعي:

كان الجانب الاجتماعي موضوع تدخلات وانشغالات عديدة تحمل انشغال وحيرة ومحن الميدان، تدخلات كذلك تحمل انشغالات الكل، وتنصب على حقائق - أعتقد ولا شك لديكم - ليست غريبة عنا، وهي ليست فقط مهمة ولكن لأننا في نفس الوقت أبناء الجزائر.

الأوضاع الاجتماعية صعبة وهي حقيقة أليمة ولا نقاش حولها، وفي معالجة هذه الأوضاع التي يعاني منها الشعب، أعتقد أنه علينا أن نراعي معنويات المواطنين بالحرص على تبليغ مرارة الميدان وشرح المسيرة والحقائق، لأن أختنا من الأخوات قد طرحت علي سؤالا - وهي مشكورة - تقول فيه هل مصداقية الحكومة مرهونة بالأوضاع الاجتماعية؟ أقول نعم، وأضيف شيئا إلى الاستجابة لحاجيات المواطنين، وهو أن مصداقية الحكومة مبنية كذلك على قول الحقائق والاستمرار في رفض الهروب من الحقائق، وفي هذا المجال إذا كانت أوضاعنا صعبة فيجب أن نحاول جعلها تحت إنارة المسار، فهل أوضاعنا صعبة اجتماعيا من جراء الإصلاحات الاقتصادية فقط؟ هل هي صعبة من جراء تصرف حكومة معينة فقط؟ أم أن أوضاعنا صعبة باستمرارية تراكم المصاعب؟ هناك مثالان:

مثال السكن: هناك اليوم صندوق النقد الدولي، والاتفاقيات والحرص على إيجاد ميزانية متوازنة، والحكومة ربما قاسية نوعا ما، لا علينا في ذلك لكن كيف كان الأمر من قبل؟

في سنة 1984 وسعر البترول لم ينخفض بعد، كان العجز في ميدان السكن - والمراجع لا تزال موجودة - يبلغ 673 ألف مسكن.

في سنة 1990 - أي قبل الإصلاحات - كان العجز في السكن يقدر بـ: مليون ومائة ألف مسكن.

سنة 1997: العجز في السكن: مليون ومائتا ألف مسكن، وهنا أقول بأن العجز موجود، ولا هروب من الحقيقة ولكنه ليس من جراء الإصلاحات أو تصرفات، وربما نستطيع فهم السبب فيما بعد.

قضية العمل أو البطالة، هي من أكبر المخاطر على الجزائر، وهذا صحيح لكن خاصة وأن الشباب هو الذي يتدفق على السوق، ولكي نذكره بمسار وطنه، في سنة 1991 كانت نسبة البطالة تقدر بـ 24.5% وكان عندنا حسب الإحصائيات الرسمية للبلاد مليون وستمائة ألف بطل.

في سنة 1994، أي مع دخول الإصلاحات كانت نسبة البطالة تبلغ 27.9% أي ما يقدر بمليونين (02) من البطالين.

في سنة 1997 وصلنا وللأسف إلى 28% من البطالة وإلى 2.259.000 بطال لماذا أقول هذا؟ ليس لكي نبرر أو نقلص من العدد ولكن لكي لا نترك المواطن يقول إن الإصلاحات هي الهم والخروج منها سيطلع الشمس، ونفس الشيء يمكن أن نقوله في قطاعات أخرى كالتعليم والصحة، فقد كانت الظروف أحسن من دون شك ولكن هل كانت هناك جنة آنذاك؟ أعتقد كمواطن أنه يمكنني الإجابة بلا.

أضيف كذلك بعض النقاط، والمتعلقة بحل المؤسسات، والإخوان أعضاء النقابة يمكنهم أن يشهدوا أن حل المؤسسات يعود إلى سنة 1980، وشهدت سنوات الثمانينات - أين كانت الشجاعة موجودة - حل المؤسسات المحلية. فإذا كانت المؤسسة قادرة على دفع منحة أو أجر فلتفعل بدفعها من الميزانية وإلا فلماذا تقول أنك تملك مؤسسة وبها عمال؟ هذه ليست ظاهرة اليوم، إضافة إلى قضية الأجور غير المدفوعة فالإخوان من النقابة يشهدون أنه من ثلاثية 1992 وملف الأجور غير المسددة موجود.

هذه كلها أمور تبين أن العجز واقع معيش وأنا نعاني من مشاكل عويصة وحقوق يجب أن تلبى، لكن لا يجب الاعتقاد أنها سقطت من السماء أو من الإصلاحات أو من بعض التصرفات، وربما إذا اقتنعنا بهذا فإننا سنفتنح أيضا بالبحث عن الحلول بكل منطق.

أضيف إلى هذا يا إخواني أن هذا الشعب هو شعبنا ونحن أبناؤه وهو شعب صبور ولا يحب "الحقرة" ولا يحب التمييز، فعندما نتحدث عن الانخفاض في الأوضاع الاجتماعية للمجتمع كله وأقنع المواطن الموجود في حالة مزرية مع الأسف وهو من لحمنا ودمنا فإن ذلك لم يكن لتهميشه. ويقال في التدخلات وفي المقالات الإعلامية أنه حتى الطبقة المتوسطة قد تم سحقها، لكن يجب أن نضيف معطيات وهي: أولا لا بد أن نذكر الجزائريين والجزائريات بأن المستوى الاقتصادي للجزائر هو الذي انخفض، فالاقتصاديون لهم مراجع، الدخل الإجمالي الضخم للوطن كله وبهذا نبدأ: في سنة 1989 كان 53.7 مليار دولار أما في سنة 1992 إنخفض إلى 46.4 مليار دولار، وفي 1993 زاد في الانخفاض ووصل إلى 40.3 مليار دولار، وفي 1996 كان يقدر بـ 43.9 مليار دولار.

الآن Le produit National Brut par habitant قسط كل مواطن على الأقل في الأرقام وبدأت بالرقم الوطني حتى لا نترك المواطن يظن أن هناك اختلافا في الأرقام وأن البعض حصل على رقم والبعض الآخر على رقم آخر من درجة ثانية (le P.N.B par habitant) وهي كالتالي:

- سنة 1989 بلغ 2202 دولارا.

- سنة 1992 بلغ 1770 دولارا.

- سنة 1994 بلغ 1464 دولارا.

- سنة 1996 بلغ 1534 دولارا.

- لماذا سرد هذه الأرقام؟

نجيب فنقول: ليس للتبرير لكن مادما أبناء هذا الشعب ونعرف إحساسه وحتى يقتنع على الأقل بعدم وجود التمييز والتفرقة بينهم ولأن وضعية البلاد هي التي خلقت هذا.

وهناك شيء آخر أقوله في إطار حرية الرأي وبدون عقدة وهو أنني لا أتفق مع مقولة: "الأوضاع الاجتماعية لا يمكن أن تكون رهينة الأوضاع الاقتصادية" والتي أعبر عنها باللغة الأجنبية: (La situation sociale ne doit pas être otage de la situation économique)، اللهم إلا إذا كان هناك اعتماد على الغير في التكفل بشؤوننا.

وأعتقد أننا هنا كذلك قد استخلصنا الدروس وهي أننا كنا عند استيراد القهوة أو الدقيق أو السكر أو الحليب نشتره بـ 100 ونبيعه بـ 25 في الجزائر ونقوم بتغذية أسواق أخرى، فهناك فاتورة تدفع. وكذلك نتفق بالنسبة لسياسة السكن الاجتماعي ولا تتم عملية سداد الإيجار ولا يقترب هذا الأخير من المبلغ الحقيقي، أو نقوم كذلك بسياسة الري ونقول إن الماء مصدر الحياة وضرورة ولا نقوم بادخال دينار واحد من مصاريف السود، فإنني أقول إننا ربما نحضر في مستقبل جهنمي حتى وإن ساهمنا للمرور في فترة سنتين أو ثلاث أو خمس سنوات.

وعندما نقول الحقيقة كذلك وهي أن الأوضاع الاجتماعية للمواطن وصلت إلى حد لا يطاق فهذا صحيح، ونضيف كذلك أن هذه الأوضاع لم تأت من جراء تخلي الدولة عن المواطن وهذا من باب تذكيركم بطبيعة الحال والرأي العام عامة الذي هو بصدد متابعتنا وأذكر معطين أو ثلاثة كالحمد الأدنى للأجر المضمون حيث كان في سنة 1990 يقدر بـ 800 دينار وفي 1994 ارتفع إلى 4000 دينار وسيبلغ في سبتمبر هذا العام 6000 دينار.

كذلك نذكر المنح العائلية التي كانت تقدر بـ 200 دينار في سنة 1990 وارتفعت إلى 300 دينار في سنة 1994 و450 ديناراً في 1995 و600 دينار في سنة 1996. كذلك نذكر الشبكة الاجتماعية التي ظهرت في 1995، وكذلك التخفيض في الضريبة (I.R.G) للدخل الضعيف والمقدر بـ 15 ألف دينار وهذا كله لأعترف لإخوتي وأخواتي أن الأوضاع في الميدان هي جهنم، لكن هذا لا يعني أنه جاء من باب الإهمال، بل أضيف أن هناك خيارين وهي أن نستمر في الزيادة في نسبة الأرقام والدنانير، أي بطريقة غير متحكم فيها وربما قد نصل إلى حد التضخم برقمين أو ثلاثة، ونجد أن هناك من البلدان من غيرت حتى عملتها، لأن الأصفار لم تكف، ويمكننا الاستمرار في هذا السياق ونبقى دائماً في جيب F.M.I لأننا لا نربط أمورنا بأنفسنا، ومن يدفع الفاتورة؟، وعندما جاءت هزة الاختلالات السابقة دفعنا ثمنها كلنا والذي مسته بالدرجة الأولى هو المواطن صاحب المدخول البسيط، فإذا اتفقنا على صعوبة الأمور مع إنارة المسار والتأكيد للمواطن أنه ليس مهماً ونقول إلى أين نحن ذاهبون به هكذا؟ ولماذا تحرص الحكومة على الحوار في إطار الثلاثية وأنتم مشكورون على دعم صوتكم لهذا الحوار، ولماذا تحرص الحكومة على عقد قمة اقتصادية واجتماعية من باب الثلاثية، ولماذا لا تزال الحكومة تعطي مكانة للتخطيط، ربما لم تخصص له وزارة ولكن هناك مندوبية وهي مرتبطة برئاسة الحكومة، بل أكثر من ذلك فالتخطيط موجود في البرنامج منذ أوت الماضي، ونحن قادمون - إن سهل الله - على وضع قانون *une loi d'orientation programme* للسنوات من 2000 إلى 2005، وقد تسألون عن عدم برمجتها الآن؟ فأجيب أنه حتى يكون هناك تسرع في وضع هذا النص، وحتى نستطيع التحكم في الأوضاع بحيث تماشي الحكومة والبرلمان لا يزال موجوداً.

أقول إن مسار الإصلاحات ومسار الرجوع إلى حقيقة الاقتصاد هو المسار الذي يحمل رسالة الأمل للشعب الجزائري الذي يضحى ويعاني اليوم وهو كذلك رسالة التقويم بإمكانيات موجودة وليس بأوهام وخطب سياسية نقدمها في المناسبات عند الذهاب إلى البرلمان أو إلى الثلاثية أو إلى لقاء الناس، بل يجب أن نقول الأشياء المرة والأمر الذي يحمل في طياته الملموس والأمل نقوله ونشرحه، فكل هذه الأمور توصلني إلى قضية التخوفات من الأوضاع الراهنة والمستقبلية كتذبذب سوق النفط وبعض الأمور الأخرى الموجودة في الساحة.

إن التخوف مشروع وحتى وإن لم يكن ثمة خطر فالتخوف يبقى موجوداً، لكن - يا إخواني - اسمحو لي قبل أن أجيبكم عن التخوف، أن أذكركم بنقطتين حتى نفكر ونتساءل مع بعضنا البعض:

كلنا يسمع هذه الأيام بما يقال عن رجوعنا إلى صندوق النقد الدولي، ونرجع لإعادة جدولة ثالثة وذلك بسبب انخفاض سعر البرميل، وأذكركم بأن هذا القول كان موجوداً في سنة 1996 وقدرت عليه الحكومة حيث كان البرميل آنذاك بـ 20 دولاراً، إذن هناك استمرارية في بعض مصادر التحليل وهنا يطرح سؤال لماذا؟

أذكركم كذلك يا إخواني، في سنة 1996 بدأ يصل الاحتياط الوطني من العملة الصعبة إلى 3 ملايين و4 ملايين وإلى 4 ملايين ونصف المليار، وكان البعض يحتج على الحكومة ليلاً ونهاراً للاستيراد بطريقة الدفع المباشر ويقولون لماذا لا تقترضون؟ وأنا أقول لو لم تكن الأموال لاقترضنا، ولكن أسأل لماذا؟

وإذا اعتمدت هاتين النقطتين للحديث عن الأوضاع الحالية، فأقول أولاً إن نوعية الأزمة النفطية الحالية تختلف عن أزمة 1986 من جانبين، فهي تتشابه معها في *bras de fer* وتختلف عنها في كون أنه لا يوجد أحد يملك اليوم وسادة الدولارات التي كانت موجودة في سنة 1986، فبعد سنوات من برميل الأربعين دولاراً والدليل أنه صارت الأوضاع الحالية ضارة بالجميع وبكل منتجي النفط، وانظروا إلى التطورات الحالية. كما أننا لا نملك أي تحكم فعال بالمعنى

الحقيقي للعبارة في هذه الأزمة وذلك لأن مساهمتنا تمثل واحدا فاصل كذا من المساهمة في السوق ومع ذلك لم نتركنا جامدين، وفي إطار التحرك الدولي للجزائر جاب وزيرنا للطاقة كل القارات وساهم في الاتفاقية دون تهليل أو إعلان فالى أين نمضي؟ وقبل أن نتحدث عن الإمكانيات الموجودة أقول ما هو الطرح أو ما هي أسباب عدم وجود الإمكانيات؟

لنتصور أن هذا البرميل قد خنقنا فماذا يجب أن نعمل؟ يجب في المقام الأول أن نعتمد على أنفسنا وثانيا نعود إلى الخارج، هذا بخصوص شرح الأزمة. أما حقائقنا وأوضاعنا وأبدأ بالجهة الخارجية، فاسمحوا لي أن أقلقكم بإيراد بعض الأرقام، لأن الحقيقة في الأرقام. أنتم سمعتم الحكومة تقول إننا في خضم هذا الصراع bras de fer نستطيع الصمود والحمد لله لمدة سنتين.

وقد قلنا ذلك بصراحة لأننا نملك احتياطا ماليا، واليوم أسمع أن الاحتياط المالي يساهم في استقرار الدينار، الحمد لله على ذلك mieux vaut tard que jamais غير أن المقياس العالمي للاحتياط هو أربعة أشهر احتياطي ونحن نملك 13 شهرا.

غير أن البعض ينظر إلى هذا الاحتياط على أنه سيذوب مثل الثلج، وهاكم الأرقام:

أنهينا السنة بـ 8 ملايين و 100 مليون دولار كاحتياط، وهذا بتاريخ 31 ديسمبر 1997، ووصلنا في 31 جانفي 1998 إلى 8 ملايين و 500 مليون دولار، أما في 28 فبراير 1998 فوصل إلى 8 ملايين و 800 مليون دولار وهذه هي الحقائق، كما أضيف لكم رقما آخر، وهو أن الميزان التجاري الجزائري حقق في مدة الثلاثة أشهر الأولى للمبادلات الخارجية مليار دولار كفائض، والحمد لله على شعبنا. (تصفيق).

الآن أنتم تسمعون نغمة أخرى تقول: حسنا هذا جيد ولكن ستسدون المديونية ! أولا: إن الأمور ليست بأمور الشارع وأنا بدوري لست مختصا في المال بل الميدان والمهمة التي أقوم بها هما اللذان فرضا علي الاطلاع والتعلم، ولكي أوضح كذلك للرأي العام وللإخوان بأننا لم نتوقف عن سداد المديونية، فالبعض يعطي صورة مختلفة ويسأل قائلا: ماذا فعلتم بأموال إعادة الجدولة؟ أكلتموها كذلك؟!

نجيب فنقول إن أموال إعادة الجدولة أخرجناها فقط، وإعادة الجدولة كانت خاصة برأس المال، أما الخدمات فكنا ندفعها.

وهذه فرصة لنزودكم ببعض الأرقام:

- في سنة 1995 دفعنا 4 ملايين و 800 مليون دولار،
- في سنة 1996 دفعنا 4 ملايين دولار،
- في سنة 1997 دفعنا 4 ملايين و 600 مليون دولار، وعندما نقول سندفع الآن فليس معنى ذلك أن السماء ستنزل علينا، بل سنكمل المسار.

فماذا سندفع في سنة 1998؟

الجواب يكون كالتالي:

- في سنة 1998 سندفع 5 ملايين و 600 مليون دولار.
- في سنة 1999 سندفع 6 ملايين دولار.

- وفي سنة 2000 سندفع 5 ملايين دولار، أما في سنة 2001 فسندفع 5 ملايين و300 مليون دولار، وهذه الأرقام نقدمها للمواطن وللإخوان والأخوات لأنها (le passage de la bule c'est le pic du service de la dette).

والآن أذهب إلى أكثر من ذلك، وأقول يبدو عن الجماعة التي تقول بالذهاب إلى إعادة الجدولة مرة ثانية، أنهم خبراء، لكن كيف تكون هناك إعادة الجدولة وموعد تسديد الديون الأصلية بدأ في سنة 1998 ويوم 12 سنة، وأعيد جدولة ما يقرب 70% من مديونية الجزائر، فأية إعادة جدولة سنزيد؟

أقول لمن يتحدث عن إعادة الجدولة وتأزم الأمور علينا في الخارج أملا في وجود حلول سهلة للاستمرار في بعض المناهج أن الأمر لم يعد كذلك فماذا سنفعل إذا خرجنا إلى الخارج؟ الإمضاء مع الصندوق، ليقدّم لنا قرضا ! لقد ذهبنا عندما كنا في ضائقة فأقرضنا بعض المال ووقعنا معه برنامجا معيناً. وسأعود للجانب الداخلي، هذا ما يجعلني أبح - يا إخواني - على الواجهة الخارجية ولست أقول لكم إننا قد أنشأنا جسرا يحمي الجزائر من الأزمة، فأنا أقول لإخواني وأخواتي والمواطنين أولا حمداً لله على أن الجزائر وصلت إلى هذه الأزمة في وقت كانت تمتلك فيه القليل من الإمكانيات التي ضحى الشعب من أجلها.

إذن لا ينبغي لهم تغليبنا وهذا التغليب له سبب أقوله لكم حسب تحليلي كشخص مسؤول على كلامه، إن الكثير في الخارج اختلطت عليه الأوراق، فهل دخلت الجزائر في إعادة الجدولة لكي لا تخرج منها؟ ! لأن الكثير من الدول التي وقعت برامج تلو البرامج مع الصندوق تعد بالعشرات وهي تعرف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الموجودة في البلاد. والحمد لله والفضل يعود إلى الله سبحانه وصبر الشعب إذ لم تقع في هذا الفخ، وقدّر الله أن تتجو منه الجزائر.

ثانياً في الداخل:

إن الإصلاحات أزعجت الكثير وتوضيح الأمور وإدخال لعبة السوق أضر بالكثير، والكثير يعمل على ترويجها، وبالمناسبة أشكر السيد إسماعيل حمداني لطرحة سؤالاً عن أسباب المديونية، وهذا يمكن أن يكون محل نقاش واسع، ونصل من خلاله إلى قناعات مبنية عن خطأ أو صواب. والتاريخ يثبت ذلك، عهد البرامج - ولا أقول هذا لأنهم أيا كان فلكل وقت تجاربه - التي كنا نفترض لها أموالاً باهظة قد انتهت. كنا نستورد سنوياً مليون طن من السكر نغذي بها الآخرين فنقوم بادخاره عندنا في حين أن الآخرين يكتزون الدولار على حسابنا الخاص، وهذا بالمديونية.

هذا إذن فيما يتعلق بالواجهة الخارجية التي تتركني أقول إنه فيما يخص المديونية والأزمة الحالية علينا الحذر والتجديد ولكن علينا كذلك بالفطنة والاستمرار في مشروع إنعاش التنمية الوطنية.

الواجهة الداخلية: أحد الإخوة، قال إنكم في كل مرة تأتوننا بقانون مالية تكميلي، وفي بعض الأحيان يتحتم علينا المرواغة مع صندوق النقد الدولي Les équilibres macro-économiques، إننا نقوم بها وأقولها كحقيقة مسلم بها - وهي سنة الدول التي أمضت - إن كل دولة تريد شيئاً معيناً عليها أن تدفع ثمناً مقابلاً له، قانون المالية تأخذ عليه Le quitus فيما يخص الخطوط العريضة قبل أن يصادق عليه في مجلس الوزراء، أو المجلس الوطني الانتقالي أو المجلس الشعبي الوطني، ولا يجب إخفاء الحقيقة على إخواننا، وأنتم مطالبون بالحصول على التوازن وحتى على الفائض. قمنا في السنة الماضية بحساب بنوع من التشاور والقناعة على أساس معين ثم حصلت زيادة في سعر البترول فأبقينا على الفائض المطلوب وأعدنا قانوناً مالياً تكميلي وهذا المرة وإلى غاية إثبات العكس فإن الحكومة ليست عازمة على تقديم قانون مالي تكميلي كي تنقص بل لزيادة تجنيد الموارد، لماذا؟ وكنا قد تحدثنا عن ذلك في برنامجنا بنوع من اللباقة الدبلوماسية، لأننا كنا لا نزال تحت عهدة الاتفاق، وسنخرج منها في شهر ماي القادم وهذا الشيء جعلني أقولها لكم بصراحة Déficit Budgétaire لكن بشرطين:

- الشرط الأول: إلى حد مقبول.

- الشرط الثاني: توجيه إلى خلق الثروة، ودون خبرة.

ولتحليل الموضوع لدي مرجع، لماذا "ماسترتش" المعجزة الاقتصادية والصحة المالية لأعضاء المجموعة السبعة (G7) وهم أعضاء FMI، فهم مجلس أمنه إذا كان عجزها في الميزانية يقدر بـ 3%، يقال لهم "شكراً لكم"، إذا كنا في طريق الصواب لماذا يجب علينا دفع 2.5% من الفائض؟

ولكي لا نخفي الحقائق أنهينا سنة 1997 بمبلغ يقدر بـ 70 مليار من الفائض في الميزانية، خاصة إذا كنا ننزع منها خدمات الديون الداخلية، وهذا شيء لا يحسب في العالم بأسره في إطار الميزانية العامة.

والحمد لله، تم تطهير الكثير من المشاكل وتطهير المؤسسات الاقتصادية، البنوك والدواوين، وتم دفع مستحقات المديونية الداخلية الموجودة، وهذا كله يدفعنا إلى القول إنه في الحد المعقول لدينا واجب وهو تنمية الاقتصاد الوطني خاصة أننا أولاً مقتنعون في الظرف الانتقالي الحالي أن حاجيات السوق من العمل والسكن وتنمية الفلاحة، وألف مشكل ومشكل، لا تقابله وتيرة الاقتصاد الطبيعي، ثانياً من جراء الحسابات أو المراجع الاقتصادية، ما معنى مديونية بنسبة معينة من PNB أو من P.I.B إذا قمنا بتجميد (le P.I.B (parcequ'on ne contribue pas à la dynamiser) وماذا ستكون إذا شجعنا بدورنا le P.I.B للارتفاع؟

شيء ثان يدعو إلى طمأنة الإخوة والأخوات، وهو أننا نتحول إلى اقتصاد السوق الشامل ومعنى ذلك أن التنمية لا تبقى تمول من الخزينة العمومية أو من الميزانية العمومية وهنا كذلك وحتى يطمئن الإخوة والأخوات أقول إنه مع وجود بعض النقائص في النظام المصرفي الجزائري إلا أنه بخير، أقولها وأنا مرفوع الرأس.

وقد اكتشفنا أن أصدقاء من كوريا الجنوبية وصلوا إلى الصندوق ولم يجدوا "راسيوكوك" في بنوكهم وهو معيار التوازن ونحن والحمد لله نملكه من 94 أو من 95 ربما ألحوا علينا في تطبيقه في إطار الاتفاقية ولا بأس من ذلك، لكنه مطبق.

ونتساءل أيضاً عن أوضاع سوق المال؟

مثال بسيط وهو أنه في سنة 1997: كانت القدرة الخاصة لتجنيد الأموال من طرف البنوك لدى البنك المركزي (la capacité de refinancement de l'économie) محددة في عمليات تطهير حتى بـ 320 مليار دينار (لتسيير التضخم والحقيقة الاقتصادية)، لم تسحب بنوكنا الخاصة 200 مليار دينار، لماذا؟ لأن وتيرة الإنعاش لاتزال تتحرك، ولأن العجز قد تقلص وغطاء بعض المؤسسات المغذي قد تقلص، وهذا هو الشيء الذي يطمئن البعض لكون الإصلاحات في مجال البنك تتقدم. معنى ذلك أنني عندما أقول إن تمويل برنامج السكن - مثلاً - بميزانية عمومية وبتجنيد أموال البنوك من طرف الحكومة فإن ذلك له منطق. وأقول إننا قد نصل إلى تمويل مشاريع السكة الحديدية، بإرسال S.N.T.F للاقتراض من البنوك، وتدعيمها من طرف القطاع العام والممتلكات العمومية بالتكفل بتسديد الفوائد وفي بداية سداد الدين الأصلي، فالجزائر يجب أن تخرج من المأزق التي هي فيه، وهذا هو مشكلها الاقتصادي. إذن عندما نأتي بعزم قوي لرفع التحدى الذي بقي عشريات لبناء تنمية دائمة تحررنا من تبعية النفط وتبعية الخارج... إلخ نجد إما الإمكانيات غير كافية، أو نتلقى ضربة خنجر من الظهر. وعندما تتوفر الامكانيات قد نتخلى عن هذا ونستجيب للمطالب ونصرفها في شيء آخر.

لقد حان الوقت لتخطيم هذه الحلقة الجهنمية لأن أزمت سوق النفط باقية، وتبعيتنا نحن هي للنفط وهناك من الدول التي ترتبط بتبعية لمادة الكاكاو أو القهوة أو غيرها من المواد وتقلبات السوق هي قانون عالمي وأكثر من ذلك يجب علينا ونحن متوجهون لاقتصاد السوق في الجزائر أن نحضر أنفسنا لتذبذبات سوق البورصة التي ستوجد عما قريب، لأن مصيرنا يصبح مرهوناً بها نوعاً ما، ولا يجب الحكم عند صعودها بـ 3 نقاط أو انحدارها بـ 5 نقاط أننا في الجنة أو سقطنا من كهف! هذا هو التحليل وهذا هو الرهان الذي تبني عليه الحكومة تصورها، والتي تعتزم الاستمرار فيه سواء فيما يتعلق بالجبهة الخارجية أو التمويل الداخلي، ونقول للإخوة والأخوات أعضاء البرلمان وللمواطنين والمواطنات إننا لانزال على عزم للاستمرار على نفس النهج مع الحذر والحيطه، ليس للبقاء مكتوفي الأيدي أو للرجوع إلى الوراء، بل للاستمرار في البناء والعمل.

السيد الرئيس، أيتها السيدات والسادة نصل الآن إلى ميدان المنشآت، وهناك جملة من الأسئلة أحاول الإجابة عنها.

السؤال الأول: خاص بتوقيف بعض البرامج أو المشاريع وتوقيف التمويل، وأكثر من ذلك تعليمة رئيس الحكومة الذي قال إذا لم يوجد تمويل يجب إيقاف العمل، "نعم فقد قلت ذلك وأؤكد اليوم"، وسأبقى متمسكا به ويتوجب علي شرح لكم أسباب ذلك.

النقطة الأولى: كفانا من خدش الجزائر بالمشاريع من الشرق إلى الغرب، دون التحكم في أي واحد منها، فقد ذكر

أحد الإخوة على سبيل المثال المستشفى الجامعي المبرمج منذ سنة 1975 "بوهان" وآخر ذكر سد "بسكرة" الذي انطلقت الأشغال به في سنة 1970، فهذه سياسة يجب التخلي عنها.

النقطة الثانية: فتح الورشات والهروب إلى الأمام في الإنجاز بدون تمويل وأنتم تشاطروننا الألم والحيرة فيما يخص تقليص عدد العمال.

فليكن في علمكم أن المشاريع التي لا تسير بالأموال المخصصة لها، ستؤدي إلى إفلاس المنجز، أفسحنا المجال لمقاولين خواص أسسوا مؤسسات بغرض الكسب، فقاموا ببيع مصاع نسائهم لتسديد ما عليهم تجاه البنوك، وأفسحنا المجال لإقامة مؤسسات عمومية، لكن العديد منها قد حل - وأقولها دون ارتجال - وخاصة المحلية منها ولم يكن ذلك من جراء سوء التسيير أكثر منه من جراء كثرة التعليمات والأوامر دون المطالبة بالحسابات (Il marche et il ne demande pas de comptes) فيجب أن نتوقف هذه الأشياء. ولتوضيح ذلك بالأرقام المحددة، فقد انجر عن سنة 1996 وحدها مبلغ 36 مليار و400 مليون دينار كمدونية للمؤسسات على حساب الدولة وقد جاءت تلك التعليمات في إطار تنفيذ مختلف الميزانيات والانحرافات (Exécution des différents budgets et les dérapages) فقلنا "سدد أولا دينك ولا يمكنك عقد صفقة إذ لم تكن لديك الامكانيات اللازمة" لأن الإطار أو المصلحة يمضيان باسم من؟ ويصرفان أموال من؟

وقد سمح لنا ذلك بتسديد في السنة الماضية ما قيمته 34 مليارا و500 مليون دينار وأقول - وحتى لا أكذب عليكم - بأن التسديد كان لا بد منه ولو على حساب توقيف المشاريع وتحت ضغط الحاجيات. وأؤكد للإخوان أن قطاعي الصحة والتربية لم يسهما هذا الإجراء (il n'y a pas de restriction) وكنا أحيانا نشدد على إكمال المشروع الذي يكون على وشك الانتهاء منه، مما كلفنا في سنة 97، مبلغا آخر يقدر بـ 40 مليار دينار، فلا بد من الاستمرار والوصول إلى حلول جذرية حتى نصل إلى وضع حد ونهاية "لكرة الثلج" هذه.

بعد الإجابة عن هذا السؤال الدقيق نتطرق الآن إلى جانب آخر يتعلق بقطاعات عديدة مثل الطرق، المطارات، الإنارة الريفية، الغاز الطبيعي، والمياه التي سأبدأ بها وأؤكد - يا إخواني - أننا مستمرون - وإن كان الجواب غير مرض - في سياسة الأولويات لأنه بدون أولويات لن تكون هناك استجابة ولا إقناع ولا مستقبل. فقضية الطرق، وليكن في علم الإخوان أنه من واجب كل واحد منكم - وأنتم منتخبو دوائر انتخابية - أن يحضر معه رسالة القاعدة، لكن - إذا لم تجدوا مانعا - من واجب كل واحد منكم أيضا أن يبلغ رسالة الجزائر للقاعدة.

أولا الطرق: تساوي شبكة الطرق في الجزائر شبكة طرق الدول المغاربية الأربع (المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا) - مع كل احترامي للإخوان - والتي تبلغ 102.000 كلم، وعندما أقول إنها ناقصة فمن الطبيعي أن تكون كذلك.

ثانيا، هل مازلنا ننجز الطرق؟ أقول نعم، والأرقام باختصار محصورة من سنة 1995 إلى سنة 1997.

فقد توسعت شبكة الطرق بـ 1322 كلم في سنة 1995 و1445 كلم في سنة 1996 و1022 كلم في سنة 1997 فبالموازاة مع هذا الإنجاز يجب الاهتمام بالصيانة التي تقل أرقامها عن أرقام الإنجاز الجديد، فقد بلغت في سنة 1995، 856 كلم و743 كلم في سنة 1997 الأمر الذي جعل الحكومة تقوم بوضع برنامج صادقت عليه داخل الحكومة لأننا في ائتلاف، ثم صادق عليه المجلس الشعبي الوطني وقلنا بإعطاء الأولوية مستقبلا لصيانة الطرق فالطرق الجديدة هي طرق استراتيجية، ف نجد مثلا الطريق الرابط بين إليزي وجانت يمثل أكثر من 400.000 كلم² من ترابنا الوطني ولا يمكننا عبوره نظرا لكونه غير معبد وتوجب أن نعطي المردودية والصيانة أيضا للطريق الصحراوي بما فيه الطريق السريع شرق-غرب ولا نخفي عليكم فقد قررنا تعليق المشروع لأنه يحتاج لمائة مليار دينار، وقلنا بمضاعفة خط السكة الحديدية شرق-غرب ومشروع إنارة الطرقات بها، وحتى نوضح للمواطن فإن في بعض البلدان يدفع المواطن ثمن مروره من الطرق السريعة -والطرق السريعة في بلدان أخرى تبنى جديدة- ومن يرفض الدفع فعليه بالسير في الطريق الوطني، أما نحن فقد استغنيا عن الطريق الوطني واعتمدنا الطريق السريع، فهي حقائق لا بد من قولها وأنا هنا لست في مقام الشتم وإنما للتوضيح لأن مثل هذه الأشياء قد استمرت طويلا وأنا أؤكد لكم لأني مسؤول عن هذه الحكومة منذ سنتين. بالنسبة للمطارات وكانت هناك في تدخلات الإخوان ستة مطالب بإقامة مطارات جديدة فأقول لكم ما قلته للإخوان المواطنين لأول مرة في مدينة "تيارت" إن الجزائر تملك ثلاثة وخمسين مطارا، اثنا عشر منها ذو طراز دولي ويحتوي أسطولنا على ست وثلاثين طائرة فقط وأقول بصراحة بأن المطارات والجامعات والإذاعات المحلية أصبحت من موضة هذه العشرية فيجب الالتزام بالقليل من الصواب في

ذلك.

لدينا مثلا مطار "بشار" الذي استعمله الحجاج - والحمد لله - هذه السنة للذهاب إلى البقاع المقدسة هذا ليس اختيارا لأننا قمنا بإتمام عملية توسيع ميدانه وإنهاء الأشغال فيه.

لدينا في الجزائر سبعة مطارات يجب أن تدعم حتى يمكننا القول عنها بأنها مطارات حقيقية ومثال ذلك مطار "تامنراست"، مطار "عين صالح"، مطار "بشار"، مطار "تندوف" ومطار "جيجل"، لدينا ثلاثة مطارات يجب أن تتم الإنجازات فيها مثل مطار "قسنطينة"، مطار "باتنة" ومطار "سطيف"، فمطار "قسنطينة" على سبيل المثال لم يتخل عن مشروعه، لكن لا بد عند اعتماد قاعدة 100 ألا يتوسع إلى قاعدة 1000 فغلافه المالي كان بـ700 مليون دينار فأصبح مليارا و700 مليون دينار، لكن يجب أن يتم إنجازه لأنه من أكبر مطارات البلاد حتى لا نستمر في الأوهام، أما الباقي ومن جملته مطار العاصمة "مطار هواري بومدين" الذي كلف أربعين مليار دينار "وميترو الجزائر" الذي كلف خمسين مليار دينار، لقد كان هناك تصور في وقت ما ولكن اليوم لا يمكننا الكذب على المواطنين، فنقوم بذلك عندما نجد الشريك الأجنبي بالنسبة للمطار والميترو- الذي سنقوم بتعهده معه للدفع والبناء واقتسام الفائدة معنا ولكن لا نبقي نعطي مواعيد دون حراك وبالتالي نحن نقوم حاليا بإتمام تغطية إنجاز الميترو إذ يمكننا رغم كل شيء غلق ذلك القبر المفتوح. أما المطار فتبقى الأعمال فيه متوقفة وذلك دون ديماءوجية، سوف يحضر الوكيل لأنه سيجد فائدة في ذلك، والشيء المخيف كثيرا هو المال في الداخل أكثر منه في الخارج لما له من فائدة ولكن لا بد من عنصر الوقت.

فيما يخص الإنارة الريفية فقد وضعنا لأجلها برنامجا خماسيا (95م - 2000م) مستمرا سنويا، مقدار ما أنجز منه سنة 1996م هو 4096 كلم و5000 كلم سنة 1997م والمبرمج لسنة 1998 هو 4000 كلم ولم يغط كل المناطق لكن سنصل الدرب خطوة بخطوة والمشاكل لا تكمن هنا أساسا في التمويل أكثر ما هي مشاكل تحضير الدراسات والقدرة على الدخول في الميدان وأنا بصدد التكلم - مع جزائريين وجزائريات في عهد ميزته الشفافية - أساسا عن مناطق كان من الصعب ربما في السنوات الأخيرة أن تفتح فيها ورشة.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فسوف نصح الصورة -رغم أنني لست خبيرا في ميدان الغاز- لأقول ليس لأي أنبوب إمكانية جلب الغاز للمواطن لأن في ذلك تقنيات وفنيات يعرفها أهل المهنة سواء من حيث الضغط أو التدفق، ليوصل ويمرر إلى إسبانيا وإيطاليا، أما الأنبوب الذي يجلب الغاز للمواطن فلا بد أن يكون خاصا.

ثانيا: ولأذكر لكم حقائق هذا الميدان، فإن مائة وأربعة وثلاثين مدينة تمت برمجتها لإدخال الغاز الطبيعي إليها، وأنجز لحد الآن 14 من برنامج (1995 - 2000) و 20 منها هي في طريق الإنجاز وبقيت 100 عاطلة لم يشرع في إنجازها بعد، فقد جندت الدولة التمويل اللازم سواء من الخزينة العمومية أو سونالغاز وكذلك المواطن راغب في المشاركة في ذلك، ولكن تجنيد تمويل الجماعات المحلية يبقى غير مؤكد. لقد اتبعنا سياسة، وسيرنا بها مدة سنتين لكن يبدو أنه لا بد من إعادة قراءة الأوراق من جديد وإلا سوف نبقي نجري وراء وهم، هذا لتفسير الغموض وإعطاء آفاق للبحث لأن الموضوع يحتاج إلى نقاش على مستوى الحكومة.

أما فيما يخص مجال الري، أؤكد -يا إخواني- أنه ذو أولوية وطنية حيوية في بلادنا (C'est une priorité vitale) وهذا لا يعني أننا لم نعمل شيئا. فالجزائر تحتوي اليوم - على الأقل - على ثلاثة وأربعين سدا تتجاوز سعتها عشرة ملايين م³، نجد ثلاثة وثلاثين منها قد بنيت بعد الاستقلال أما ما هو في طريق الإنجاز فيقدر بأثنى وعشرين سدا بتكلفة خمس وخمسين مليار دينار مرفوقا ببرامج الصيانة الخ..

لكن حتى نجد هذه الأموال، لأنها قضية حياة لا مفر منها، مفروض علينا اليوم مراجعة أسعار المياه - أنا ابن شعبي والحمد لله عامل بسيط رحمه الله- وعليه: (je ne suis pas accessible à la surenchère sociale) فنجد مثلا الفقير يفتقر إلى الماء في غالب الأحيان وليس له حتى (le branchement)، ويقوم بشراء الماء بـ 50 سنتيما للتر الواحد وعندما تريد اليوم مراجعة أسعاره - الماء - يقال لك إحذر ! ! فنحن اليوم أمام خيار، فحتى يكون في علمكم - يا إخواني - أن فاتورة الماء لا تحتوي إلا على تكلفة التسيير ولا يدفع فيها فلس واحد للسدود، لأن السد مهما طال عمره وبلغ 50 أو 75 سنة فإنه يحتاج إلى تجديد أو بناء سد آخر مكانه، وأتمنى أن نترك لأبناء الجزائر سنة (2005 م) نصيبا من المال يكفيهم لبناء سدود إضافية أو إزالة التظمر عنها وهذا ما يجعلنا اليوم نعيد قراءة المعطيات، فالسياسة الاجتماعية هي مسؤولية السلطات العمومية، فبقدر ما تخرج الدولة من الإنتاج بقدر ما تستطيع التكفل بدفع الدعم الاجتماعي، ويلزم الاهتمام بكل ميادين الاقتصاد. وذلك بهدف طرح قضية أولوية المياه بصورة واضحة وشاملة فلا

نعرض الوجه الإيجابي منها فقط كبناء السدود وإنما يجب أيضا طرح قضية رفع تسعيرة الماء.

أما فيما يخص قطاع الصحة فقد جاءت حولها العديد من التعاليق والإنشغالات، ويكون الجواب عنها عبر خمس محطات باختصار، المحطة الأولى للإلحاح على أن صحة المواطن ليست مربوطة بالمستشفى والطبيب فقط، بل هناك أهمية المحيط الذي له دور مهم وفعال. نحن الآن ندفع فاتورة الهروب إلى الأمام في الاستجابة لنوع من المطالب والحاجيات. وإن البناء الفوضوي موجود اليوم حتى في الأحياء المبنية بصفة رسمية، لست أتكلم هنا عن بنوا من غير ترخيص - حتى يكون كلامي واضحا - فعندما نبني حيا بسرعة قصد الاستجابة للحاجيات فتندم فيه المرافق كالمياه الصحية وقنوات تصريف المياه، نكون قد فتحنا مجالا لتبديد أموالنا وندفع الفواتير، فلماذا البناء وإهمال الصيانة؟ وفي يوم من الأيام سيلحقنا الانهيار الحاصل للقنوات، وطبعا سندفع ثمن ذلك، وهذا درس يجب أن نستخلصه حتى يمكننا النظر لأفاق مستقبلية.

ثانيا، قضية القطاع الصحي الجزائري، ولربما ستستغربون كلامي عندما أقول إن قضية قطاع الصحة ليست قضية هياكل أكثر مما هي قضية توزيع الهياكل، فنجد اليوم القدرة الوطنية في الأسرة كالتالي: لدينا سرير لكل 547 مواطن والمقياس العالمي هو سرير لـ 500 مواطن، لدينا صيدلي لـ 7400 مواطن والمقياس العالمي هو صيدلي لـ 7000 مواطن، لدينا طبيب لـ 1187 مواطنا والمقياس العالمي هو طبيب لـ 2000 مواطن، أين هو المشكل؟

يكن المشكل أولا، في التوزيع، هناك إخوان من ولاية تيسمسيلت يعرفون مدينة "برج بونعامة" التي تملك مستشفيين يبعد أحدهما عن الآخر بـ 5 كلم فقط يقعان على رأس جبل - نكون ربما بهذا قد ساعدنا بوينغ على إنجاز الورشات ! - فلم تساعد بذلك قطاع الصحة ولم نخدم المواطن. كذلك الحال بالنسبة لتوزيع القدرات البشرية، فنجد في نفس البقعة على سبيل المثال - وهي غير معزولة في مثل هذه الحالة - بها ثاني مركز طبي يحتوي على 240 سريرا وأربع وحدات جراحية ولا يوجد به جراح واحد ولا قابلة ولا طبيب عيون ! ! إن توزيع الإمكانيات والقدرات البشرية من أكبر المشاكل التي نواجهها وتعاني منها المستشفيات الجزائرية، فما هو الحل؟

أولا: يجب أن يتم إبرام العقود بين المستشفى والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حتى تعطى للمستشفى صبغة التسيير الاقتصادي مع أن الدعم مضمون لا محالة لكن لماذا نصرف كذا من مليون د.ج شهريا في مستشفى معين على التغذية ولا يوجد مريض محتاج إلى هذا الأكل - إلا بنسبة قليلة - لأن الأهل متكفلون بذلك؟

ثانيا: بالنسبة للعتاد الطبي، فيجب تقليص إرسال المرضى الجزائريين إلى الخارج لأن الأموال المخصصة لذلك تسمح في كل ثلاثة أشهر بتزويد جهاز طبي بكل القدرات اللازمة.

ثالثا: الصيانة، فحل شركة (ENIMIDI) مثلا نتج عنه منفعة للجميع، فالعمال أصبحوا الآن ملاكين يعملون لأنفسهم.

أما بالنسبة لآليات المستشفيات فهي في قيد التصليح ولم تبق مهملة.

رابعا: استعمال أفضل للقدرات البشرية، فلدينا عجز كبير في مجال الأطباء المختصين يصل إلى حدود ألف مختص، لكن هؤلاء المختصين موجودون، فالمتخرجون من الجامعة لهم مثلنا واجبات - مجتمع حقوق وواجبات - لأن إذا كان القانون قد أعاد من جديد العمل في إطار الخدمة المدنية ذلك ليمكن هذا الطبيب المختص من علاج إخوانه في "برج بونعامة" و"البييض" و"خنقة سيدي ناجي" و"المنبعة" - مع تمنياتنا له بأن تحلو له الحياة هناك -ويمكنه حتى الاستقرار هناك وإن كانت لديه الرغبة في الذهاب إلى مكان آخر، فما عليه إلا أن يقوم بواجبه.

نفس الشيء بالنسبة للأطباء المختصين الموجودين حاليا في المستشفيات، (je n'ai jamais géré avec la logique du père Noël) أنا لا أراهن على الأستاذ الجامعي أن يبقى معنا في المستشفى بمرتبه قدره 23.000 د.ج أو 30.000 د.ج في حين يجد من يقترح عليه 400.000 د.ج وراء الباب لأن يده كنز كما لا أستطيع منحه 250.000 د.ج لإبعاد منافسة القطاع الخاص، ولكن هناك حلا لهذا المشكل فلماذا لا يخصص الطبيب المختص العامل في المستشفى جزءا من وقته للعمل في القطاع الخاص؟ بل أكثر من ذلك إعطاؤه عددا من الأسرة للعمل بها كقطاع خاص ونقتسم الفائدة معه، وأقول لكم لماذا؟! هناك من يرفض ذلك محتجا في ذلك بأنه - أستغفر الله - محاولة للتخلي عن الطب

المجاني - نحن جزائريون ولا بد من لغة الصراحة بيننا حتى في المحافل الرسمية وأنا لا أتهم الجميع - فالمنهج الذي جننا به في هذا الميدان يتمثل في أن يدفع المرضى مبالغ مالية للطاقم الطبي وليس للدولة.

كما أعطي مثالا آخر عن ترقية صناعة الأدوية واللجوء إلى الجينيريك، فبعض المصالح ترى في الجينيريك كفرا وأقول إن لنا مراجع ربما ضعيفة في العالم، ولكن تصوروا الدول الأنجلوسكسونية وهي تتعامل وفق الجينيريك، فهل تخلت عن مواطنيها؟ لا بالتأكيد، فالتسيير وفق الجينيريك يكلف أقل وتكون الفاتورة أقل تكلفة على المواطن.

ثم في مجال تقديم الرعاية والدعم للمحتاجين، سأتكلم على قائمة 109 أصناف من الأدوية (médicaments de confort) التي رفع عنها التعويض لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و في نفس الوقت لا ننسى الأدوية الثلاثة والسبعين ذات الأولوية التي تتكفل بها الدولة، سواء كان ذلك بالتكفل الكامل تجاه المرضى المصابين بمرض مزمن أو بالتثمين مباشرة للمحتاجين.

وهذا هو السياق الذي دخلت فيه عملية بيع 60 صيدلية لـ CNASS حتى يذهب المواطن ويدفع الثلث لا ثلاثة أثلاث ثم يرجع للتعويض، ذلك أنه في بعض الأحيان حتى إن استلف لا يمكنه أن يجمع هذا المبلغ.

وأضيف كذلك معطين، يتعلق الأول بمصلحة طب جراحة أمراض القلب بوهران، فقد تكلم أخ عن وجود نقائص بها، فتكميلا للصورة أوضح بعض الأشياء، إن هذه المصلحة افتتحت في ماي 97 وأجريت فيها ثلاث عمليات جراحية (à cœur ouvert) و17 عملية جراحية (à cœur fermé) وتحصلت على 3 أجهزة إضافية مؤخرًا.

فحتى يكون هناك مزج، لا ننكر وجود نقائص ولا نترك المواطن يظن أن عملية تدشين مركز في يوم من الأيام لم تكن سوى أحد ديكورات التلفزيون تزول بانتهاء عملية التدشين.

ونفس الشيء فيما يتعلق بالمستشفى الجامعي لوهران الذي لم ينطلق بعد، وهو مبرمج منذ سنة 1975 ويحتوي على 500 سرير وبإمكانه أن يتسع إلى 1200 ولكن هناك مستشفى "كناستال" الذي انطلق العمل به منذ سنوات قليلة وهو في مرحلة الاستقبال.

فيما يتعلق بقطاع الجامعة فمشاكله معروفة -والذي يعيش جهنم قطاع الجامعة هو الحكومة- ففي نهاية كل سنة دراسية وقبل أي دخول جامعي تبدأ طبول الخوف تدق عندنا، فترانا ندعو بتحسين نتائج البكالوريا من جهة وترانا خائفين من ارتفاع عدد الناجحين فيه الذين سيتم استقبالهم في الجامعة من جهة أخرى. تملك الجزائر اليوم 13 جامعة و13 مركزا جامعيًا و26 مؤسسة ذات طابع جامعي مختص، وسمعنا في هذه القاعة 7 مطالب في هذا الميدان. لقد جعلنا من الجامعة شيئًا أولويًا، وهذه ليست ديماغوجية وخاصة تجاه الشباب، لأن العبد الضعيف الذي أمامكم يشهد أن الدخول الجامعي لسنة 1997 والدخول الجامعي لسنة 1998 جعلاه لا يتمناهما لأي مؤمن مسؤول، حيث يدفع بك الأمر إلى البحث عن مركز صغير هنا وهناك للتعويض، إذن لا بد من إعطاء الأولوية لهذا المجال العظيم عظم البحر.

ثانياً، الأولوية في بناء مرافق التكوين يجب أن تكون مرفقة بمنطق، فقد كانت الجامعة الجزائرية في وقت ما تضم طلبة فيهم من أعاد السنة خمس مرات وهذه الأحداث تعرقل مرور الطلبة الجدد. إن الجامعة الجزائرية اليوم - في تحليل مع أهل المهنة - مطلوب منها أن تعيد قراءة أوراق استعلامات الجامعة التي تخص قائمة التخصصات الطويلة المدى و القصيرة المدى لئلا يجد الطالب نفسه بعد التخرج بطالاً، ولست مختصاً في الميدان لكنني أراها من التحديات التي لا بد أن تواجه جانب المرافق لا التكوين فقط.

أما الآن فيما يخص المرافق الجامعية أو الخدمات الجامعية أذكركم بعدد الطلبة الجزائريين حيث وصل هذه السنة -والحمد لله- إلى 372 ألف طالب، وعندنا من هذا العدد الإجمالي 300 ألف يأخذون المنحة أي 80 %، فإذا كان الملف يستجيب للمقاييس الموضوعية وفق الدخل العائلي فالطالب يتحصل عليها بدون إشكال لكن المشكل - ولا بد من مقارنة وضعيتنا مع باقي العالم - يكمن في تواجد 172 ألف طالب جامعي في الأحياء الجامعية، أي بنسبة 51 % أهي مسألة رحمة وأخوة و اشتراكية أو ليبرالية؟ لا، ليس ذلك ولنر ما يحدث في العالم، فنجد مثلاً في سوريا عدد الطلبة المستقرين في الأحياء الجامعية يمثلون نسبة 13 %، وفي تونس نسبة 10 %، المملكة المغربية 10 %، فرنسا 10 % وألمانيا 12 % وحتى تذكرة الوجبة في الجامعة مازالت بدينار واحد وعشرين سنتيماً، فهذه الأمور هي من جملة المشاكل التي لا يمكن الهروب منها وهي تحتاج إلى علاج مبني على المنطق إذا أردنا أن نشفي من مرض الأوهام، وبه نستطيع أن نريح السنوات، ثم فيما يتعلق بتوسيع الجامعة، فإن الفائدة لا تكمن في بناء الجامعات فقط، بل يجب أيضاً توفير الأساتذة، وإلى حد الآن فالعدد الإجمالي للأساتذة الجامعيين في كل المستويات من البروفيسور إلى

المساعد يقدر بـ 16251 أستاذًا، إننا في حاجة خانقة لوتيرة سريعة حتى نحل هذا المشكل، فمهما نعطي للأستاذ يعد قليلا والعام الماضي بعد نزاع، وصلنا - والحمد لله - إلى اقتناع وإجماع جميع الأطراف، بعد أن أصبح الأستاذ الجامعي وبعد الدراسة ضعيفا وبدون تعليق، لكن حتى لا نقول إننا نستطيع بناء الجامعات من أجل البناء فقط وإنما الجامعة تكون بالأستاذ أيضا.

مجال البحث العلمي ميدان ربما أهملناه، وهو ميدان يحمل مستقبل التنمية، وحتى لا نبقي في محيط الكلام والكلام فقط، فقد جننا بمشروع قانون توجيهي خماسي لا يتأثر بتعاقب الحكومات وهو يمثل تحديا للجزائر والحكومة بطبيعة الحال بحيث خصصنا لهذا البحث العالمي نسبة 1% من P.I.B وأعتقد أنه إذا جسدنا هذه الغاية في ظرف خمس سنوات فسنكون قد ذهبنا بعيدا في هذا المجال بعدما نحن اليوم جاثمون في 0.04 % من P.I.B.

أما قطاع التربية الوطنية فقد بدأنا فيه بوضع إصلاحات، وقد أصبحت إصلاحات المنظومة التربوية موضوع نقاش المجتمع ونحن لا نعتبر أن حكومة لها ولاية على مجتمع مادام فيه صراع التصورات وتضارب الآراء. لقد أسسنا مجلس أعلى للتربية لتجتمع فيه كل الشرائح من مكونين، أولياء، مختصين، حيث يتمثل دورهم في إعداد تصور لذلك وللوصول إلى إجماع وطني حول المدرسة.

لأن المرض الأول الذي تعاني منه المدرسة هو مرض التذبذبات، فمرة تجر المدرسة للغرب ومرة تُجر للشرق دون أي قصد إيديولوجي (C'est juste un mouvement oscillatoire)، فلا بد من الخروج من هذه الدوامة ونحن كحكومة لسنا متوقفين أو جاثمين في أماكننا. ففضية إعادة رسكلة المعلمين قد بدأت وكانت الشهر الماضي موضوع برنامج صادقت عليه الحكومة ولمدة خمس سنوات وبالأموال المجندة.

أما قضية إعادة نمط تكوين الأستاذ في المدرسة فبدأنا فيها منذ حوالي ثلاث أو أربع سنوات فحتى يكون الأستاذ أستاذًا يجب أن يكون متخرجا من الجامعة أولا لأننا إذا أردنا أن نعيد الاعتبار للجامعة فيجب أن يتخرج كل الأساتذة منها.

فيما يخص البرامج - وبغض النظر عن الشيء المقدم في السنوات الماضية - فمادامت التوجيهات التي يأتي بها المجلس الأعلى للتربية هي التي ترشدنا وتقودنا، فقد أسسنا - في انتظار ذلك - جهازا في شكل لجنة وطنية بتركيبة أوسع لإعادة دراسة البرامج (ce n'est pas un acte de l'exécutif)، نتفاوض فيه مع المختصين ونستمر في تطبيق توجيهات المجلس.

أما فيما يخص المرافق، لدينا 20197 مدرسة ولربما يكون هناك استغراب عندما أخبركم بأن لنا مدارس مغلقة، دون أن ننسى المدارس التي تأثرت بالإرهاب وهناك مدارس مغلقة من نهاية التسعينات، وكلنا أبناء الجزائر وأبناء البادية، وكل قرية تود أن تكون لها مدرستها وهو ما يطالبوننا به في الدّوّار، وقد أقمنا في بعض الأحيان بعض المدارس -وليس كلها- في أماكن شاغرة، ونحن مستمرين في بذل الجهد باعتباره ضروريا وأقول إن المدرسة بدأت تستفيد من تقليص النمو الديموغرافي وهي بشرى خير، فمنذ سنتين (97 و 98) ونحن نرى ثبات النمو في السنوات الابتدائية، لكن مازلنا نعاني منه ونتكفل به في أدوار أخرى قبل أن نصل إلى طبقة سن التشغيل، لكن الشيء الذي تعاني منه المدرسة الجزائرية اليوم ولو أنها تحصل على الميزانية الوطنية الأولى والمتمثلة في 124 مليار دينار التي هي ميزانية التسيير و 24 مليار دينار ميزانية التجهيز، ف 95% منها تذهب في الأجور، ويجب ألا نستغرب عندما نبرمج متقنة وينعدم فيها المخبر أو نبرمج المخبر وينعدم فيه المجهر، ولسنا بصدد تقليص عدد الأساتذة، بالعكس فالدراسة التي قام بها القطاع بنفسه مع (U.G.E.F) والوظيف العمومي في سنة 1995 أعطت فائضا يقدر بـ 17 ألف منصب وفي هذا الإطار نجد سياسة اللامركزية التي تعرفها ميزانية قطاع التربية الوطنية والتي أمضي مرسومها وطبق عبر السنوات تطلعا على الحقائق وتجعلنا نتمسك بها أكثر.

أما فيما يخص المدرسة والأوضاع الاجتماعية الصعبة جدا التي يعرفها المواطن فتمثل كذلك حقيقة أليمة، والتي نحاول مواجهتها وبمجهود غير كاف من دون شك، من خلال عملية التضامن الوطني الذي نتابعه في كل دخول مدرسي، وتكفل الدولة بمستحقات الإيواء وتناول وجبة الغذاء لأبناء البطالين، أو للناس الذين يعانون الحرمان الاقتصادي ونأمل أن تسمح لنا وتيرة الاقتصاد بالعمل أكثر في المستقبل.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بقطاع الرياضة جاني سؤال، أو جملة من الأسئلة التي أشكر السيد بلحاج عليها وهو من ميدان الرياضة، وبطبيعة الحال - كباقي الجزائريين - أساطره التعليق الذي يخص خيبة الأمل وتراجع الجزائر في ميدان الرياضة، والشيء الذي أضيفه في تحليلي أن عزة الأمل لم تكن موجودة بوجود الدعم المالي فقط وإنما بوجود التكوين الصحيح لأولاد وبنات الجزائر، لقد صفعنا هزائم في السابق ولكننا كنا في كل مرة نكون جماعة حتى وصلنا إلى الانتصار.

الشيء الذي كان يعاني منه ميدان الرياضة - لمشاطرتكم روح التحليل - هو روح الاتكال، والذي أصبح يتوسع ويزداد فلا رياضة إلا بإعانة مالية وأعلمكم بما قلته للرياضيين في بعض النوادي وكان لي الشرف للالتقاء مع إخوان من L'USMH، وكان من جملة الحاضرين "لونيسسي" الذي أصبح اليوم محترفا وطرح عليهم سؤالاً وهو: لماذا كانت رجالا لونيسسي تجلبان المال عندما قطع البحر، ولا تتحركان في وطنه لانعدام المال؟ هاهنا الخلل والشلل !

لذلك يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المجنّدة، ففي سنة 1996 كانت تقدر التكاليف بـ 2 مليار و300 مليون دينار وفي سنة 1997 كانت تقدر بـ 3 ملايين و400 مليون دينار بل أكثر من ذلك فأين كانت تصرف تلك الأموال؟ كانت تصرف في شراء عقود تعامل اللاعبين مع أحسن المدربين، أبهذه الطريقة نكون قد خدمنا الرياضة الجزائرية؟ لا طبعاً، فهذه الأشياء يجب إصلاحها !

لقد تمادينا كذلك في سياسة "ضخامة الإمكانيات" التي سببت لنا مشاكل مادية، كأن نبني مثلاً ملعباً بعشرة آلاف مقعد في مدينة لا تملك حتى فريقاً في القسم الثاني فيضاعف وهو في طور الإنجاز إلى 45 ألف مقعد ! ! وأنتم تتابعون كل سهرة عبر القنوات الفضائية المشاكل التي يعانيها بلد معروف لدينا من جراء الملعب الذي أنجزه في إطار تصفيات كأس العالم، يحتوي على 80 ألف مقعد وهو يماثل ملعب الخامس جويلية عندنا.

أما المرض الثالث الذي أصبنا به فهو ظاهرة "اللوبيات"، فالرياضة أصبحت منبرا لبعض التصرفات، والمرض الرابع كون الرياضة لم تكن معزولة عن باقي المجتمع فالانزلاقات التي عرفها هذا الأخير أثرت وبشدة على الرياضة، فأصبحت قضية الرياضة في المدرسة "فيها كذا وكذا" وطرحت قضية "لا يجوز" بالنسبة للبنات الجزائرية، وغيرها من أمور شتى.

وفي إطار التقويم، يجب أن تأخذ الرياضة في المدرسة مجرى الثقافة لتمارس في المدارس، وقد تابعتم - ومن دون شك - الاتفاق الممضي بين قطاعي التربية الوطنية والرياضة، فالرياضة إجبارية على الذكور والإناث كباقي الوحدات المدرسية، وكان هذا القرار صادراً من مسؤولين منتمين للدين الإسلامي.

ثانياً، قضية الفدراليات، دخلنا في إصلاح الأوضاع وحتى نكون صرحاء، نقول إن الفدراليات ساحة جمعوية، ومنتقل برحابة الصدر الانتقادات التي قد ترد (C'est l'embrigadement des Fédérations) وقد قرأتم ذلك - لا علينا - فالمسؤول موجود حتى ينتقد، لكن إصلاح الأوضاع في هذا الميدان هو من واجب أهل الميدان كذلك، فهم أهل البيت وعليهم إحداث الإصلاحات فيه، وعلى سبيل المثال فقرار سحب الفريق الوطني من المقابلات الدولية لمدة سنة أو سنتين أو ثلاث سنوات ليس لي حولها أي تعليق أو موقف أدلي به، وإن كان هذا الشيء قد حدث في بلدان أخرى، وربما قد يتفق أهل المهنة على هذا، فهناك هيآت تتحمل ذلك، كذلك قضية التمويل التي ذكرناها في البرنامج فلماذا لا يحول ما يعرف بـ L'ASP وهي الجمعية الرياضية النخبوية بحيث لم تبق لا نخبة ولا جمعوية إلى S.P.A شركة مساهمة وتصبح الرياضة مصدراً آخر لخلق الثروة كما كانت في السابق وليس هذا نمطاً غريباً، وحتى يكون في علم الجميع فإن هناك تجربة في الميدان وهي على وشك النهاية مع ناد من المستوى الأول وأتمنى من الله أن تتوسع وتنتشر لدى باقي الفرق.

وكذلك نحرص، ونعلن رسمياً أنه إذا كان هناك جهد تسخره الدولة بالإضافة إلى تكوين المكونين، فالجهد يذهب لتكوين الطليعة الشبانية وربما نصل إلى وقت يصبح فيه هذا الدعم المستمر يقدم بشرط (Le ticket vis à vis à la matrice) وجود فريق للشباب (équipe de jeunes).

السيد الرئيس، أيتها السيدات والسادة ننتقل معكم الآن إلى قطاع الفلاحة وعالم الريف، وقد كان أيضاً موضوعاً

للعديد من التدخلات وهو شيء طبيعي ليس فقط لأهمية قطاع الفلاحة في الاقتصاد الجزائري لكن كذلك لأهمية الريف بالأمس واليوم والغد في هذا البلد. وقد جاءت تعاليق عدة عما عانى منه من نقائص في التنمية، والأوضاع الأمنية، والإجرام في السنوات الأخيرة، ونقول نعم، ففي الاستجابة والاعتراف بهذه النقائص تدخل مبادرات كسياسة البرامج الخاصة لإعادة بناء بعض الولايات، أو حتى سياسة التنمية الفلاحية عن طريق الامتيازات (le développement par les concessions).

قطاع الفلاحة والعناية به أولوية من الأولويات وهو ما أعلن عنه، لأننا نعمل اليوم على أمل إذا وضعنا سنتينا واحدا أن يثمر ذلك السنتم نصفاً آخر، (C'est ça le calcul d'une croissance économique créatrice de richesses)، قطاع الفلاحة - وليس لنجمال الفلاح - خلاق لمناصب شغل، يسد بابا هاما جدا من الواردات الخارجية، وقد كانت هناك ندوة وطنية للتنمية الفلاحية في سنة 1996م وأصبحنا الآن نعمل بالاستمرارية من وعد إلى وعد، فماذا فعلنا في هذه المدة الأخيرة؟ فعلى سبيل المثال بلغت المصاريف العمومية التي تعمل على تجهيز قطاع الفلاحة في سنة 1998، 11 مليار دينار ووصل الدعم من طرف خزينة الدولة للنشاط الفلاحي إلى 11 مليار و200 مليون دينار، منه دعم بعض المنتجات مثل الزيتون والكروم والحوامض وإنتاج الحليب، وفلاحة النخيل والتمر ودعم فلاحة البطاطا والفلاحة الغابية ونجد أيضا دعم الفلاحة في المناطق الريفية.

أما قضية تزويد الفلاح بالطاقة الكهربائية التي كانت وعدا فقد جسدت - والحمد لله - وقد تقولون بأن ما تحقق يبقى غير كاف - ولا شك في ذلك - لكن لحد الآن هذا هو الشيء الذي قدرنا عليه، وأذكر الإخوان الذين طرحوا أسئلة في هذا الميدان أنه فيما يخص الكهرباء فإن التدعيم يتم على حساب الهكتار كالتالي:

- الهكتار الواحد في الجنوب: 1600 دينار.

- الهكتار الواحد في الهضاب العليا: 320 ديناراً.

- الهكتار الواحد في المناطق الشمالية: 170 ديناراً.

أما فيما يخص المازوت:

- الهكتار الواحد في الجنوب: 260 ديناراً.

- الهكتار الواحد في الهضاب العليا: 200 ديناراً.

- الهكتار الواحد في الشمال: 140 ديناراً

اتخذت كذلك تدابير لإعادة جدولة مديونية الفلاحين سواء كانوا خواص أو تعاضديات (E.A.I أو E.A.C) بحيث تم إعادة جدولة مبلغ 24 مليار دينار من المديونية إلى سنة 2000 و تبقى الدولة هي التي تتكفل بخدمات الديون (Le service de la dette).

وكذلك الحال بالنسبة لدعم فلاحه الحبوب، ورغم ذلك يبقى غير كاف وقد طرحتم علي سؤالاً متعلقاً بالمحيط ويخص قدرات التبريد والدواوين، فأقول لكم وبكل صراحة وبدون احتشام أنه تم حل مؤسسات التبريد والدواوين حتى نوقف عمليات الإفلاس المستمرة، وخدمة مصالح البعض.

فقد كانت مخازن التبريد تطلب من الشركات العمومية والفلاحين لدى الإيداع أموال قارون، أما إذا كان تاجراً ممن يجلب الزبدة أو البطاطا من الخارج فإن الرحمة والمودة تنزلان وتصبح الأسعار منخفضة وتظهر تصرفات تكون في غالب الأحيان على حساب مراقبة جودة هذه المستوردات وتكثر اللباقة، ناهيك عن الإفلاس والمديونية وما يشبه ذلك.

ولم نحل شبكات التبريد نهائياً، ولكن قمنا بإعادة توزيعها على خمس مؤسسات كل واحدة متواجدة في مكانها، ومفتوحة أمام مساهمة الفلاحين للدخول فيها كمساهمين أو شرائها، لأن الفلاحين أصناف، فمنهم من يستطيع الشراء

ومنهم من لا يستطيع ذلك، وحتى يتم البيع لمثل هذا الصنف بواسطة الأقساط (par étalement) وهي عملية منصوص عليها في القانون، ونفس الشيء كذلك بالنسبة للدواوين وأظنكم قد سمعتم بضجة L'ORIVIC التي قيل إنها قد حلت وهي في صحة اقتصادية جيدة. لقد تأسست هذه المؤسسة لتربية المواشي، لكنها لم ترب ولا خروفا واحدا وأصبحت أكثر من ذلك مختصة في استيراد اللحوم ! ! ولما توقف الاستيراد بعد قضية "البقرة المجنونة" أصبحت تشتري الماشية التي لا يملكها فلاح الهضاب وإنما التي يمتلكها صاحب "المرسيدس وربطة العنق"، فتشتريها منه بمبلغ مرتفع وتبيعه تحت غطاء الدولة بثمن مضاعف ! (ça suffit! comme ça suffit à nos fils qui étudient à permettre ! certains trafics ou même au mieux bas mot à certains de prendre 2 ou 3 moutons de temps à autre!!).

وقد حلت الدواوين وخصوصت لصالح العمال في إطار خدمة القطاع الفلاحي والشراكة مع الأجانب والخصوصة للفلاحين الجزائريين، زيادة على هذا الأمر فإن دواوين صناعة الحليب - إن استطعنا أن نسميها كذلك - لم تعد موجودة فكل وحدة عبارة عن مؤسسة وكل وحدة تنادي بالخصوصة بالدرجة الأولى للفلاح، لأنه لما نربط الصلة بين المزرعة والمبينة ربما نتخلص من بعض النزاعات والعراقيل، ونفس الشيء فيما يخص المطاحن، فالمطاحن ذوات الأبعاد الكبيرة قد انتهت وزهت وقتها، فكل ورشة طحن هي وحدة، ودعونا الفلاح حتى يدخل في رأس المال أو يشتري. واتخذنا كل الإجراءات حتى لا نجلب الطحين - "الفرينة" - من الخارج وتبقى طواحين البلاد متوقفة عن العمل، لتبدأ في الإغلاق واحدة بعد الأخرى.

نفس الشيء فيما يخص الآليات التي تدعم قطاع الفلاحة، فنحن ننقل المزارع النموذجية إلى مؤسسة اقتصادية عامة وإلى مؤسسة نموذجية ذات طابع اقتصادي زراعي، نقلنا 48 والعدد مازال يستمر ويقارب 150 والمساحة 200.000 هكتار من أحسن أراضي الجزائر وأقول - شهادة لله - إنني سيرت الأمور سنتين ونصفا تقريبا لكنني لم أكتشفها إلا في سنة 1998 فقط فلماذا كانت معزولة وبعيدة عن كل اهتمام في حين هي التي تعطي النبتة الأولى والزرع وأشياء كثيرة؟ لكن - والحمد لله - وصلنا إليها وهي الآن تسير على النمط المرسوم. وعن البذور التي طرح سؤال عنها فاتركوني أقول لكم إن حل L'ONAPSA يكون ربما قد أبكى البعض ولكن الفلاح لم يبك عليها لماذا؟ لأن L'ONAPSA لم تعد تدعم التعاونيات المشتتة إذ صارت هي أيضا فنانة في استيراد المشاتل. تكلمتم عن مركب سطيف الذي سيمثل المسؤولون عنه أمام العدالة، وسيقول البعض إنها محاربة الإطار لكن - الله غالب - هناك ملفات تثبت ذلك، لكن هذا المركب أصبح مؤخرا فقط يسير وفق القانون الخاص للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

أولا: لأن التسيير الإداري الذي عرفه أخذ به إلى الهاوية.

ثانيا: لأن الشريك الكندي الذي ساهم في هذا المشروع قال إنه لا يريد أن يعمل مع البيروقراطية، فأنا - بيروقراطي أصلا وكروئيس حكومة - أقول له نعم معك الحق في ذلك.

وقد اتخذت إجراءات في السنة الماضية منصوص عليها في قانون المالية وتتعلق برفع الضريبة الجمركية على بذور البطاطا الآتية من الخارج وأظن أنكم في الميدان وأسألوا الفلاحين عن رأيهم فيها.

لقد سألتموني كذلك عن السد الأخضر، وللإجابة أقول بأن إنجاز هذا السد الأخضر مازال مستمرا فالمرحلة التي كان يتكفل بإنجازها شبان الخدمة الوطنية من سنة 1972م إلى 1990م أثمرت 200.000 هكتار، وأصبح ينجز من سنة 1991 إلى 1997م وفق نمط مدني إذ بلغت المساحة المنجزة 82 ألف هكتار، وأعيدت صيانة 36 ألف هكتار، وفي التقييم الإجمالي للسد الأخضر نقول إنه ناجح بنسبة 60% رغم تعرضه للعوامل المناخية وتأثيرات أخرى معروفة، فالأشجار التي غرست بالأمس عاشت ونمت وأصبحت اليوم قوية، وأعتقد وأشاطر المختصين أن نسبة 60% هي مقبولة من حيث النجاح.

أما الأراضي الرعوية التي طرح بشأنها أحد الإخوان سؤالا، فإن الصيانة بها موجودة، وحتى برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات الزراعية يضم هذه المناطق ويغطي 62 مشروعا على مساحة 270 ألف هكتار، وخلق مناصب شغل

تقدر بـ 180 ألف منصب، بل أكثر من ذلك، وهو موجود في برنامج الحكومة إذ ستطرح هذه الأخيرة أمام البرلمان قانونا يعمل للحفاظ على أراضي الماشية (المراعي) التي تمثل مساحة 20 مليون هكتار في البلاد.

أما فلاحه النخيل فلها برنامج خاص وهي تتطور في الميدان والإخوان القادمون من مناطق الجنوب يعرفون برامج إعادة غرس الفسيلا، وإن كان غير كاف مئة بالمئة، إلا أن هناك جهدا كمحاربة صعود المياه وتخص هذه النقطة منتخبي ولاية الوادي. لقد تركت أمانة للمواطنين عندما زرت "الوادي" في شهر سبتمبر من سنة 1996 حيث قلت لهم بأنني لست خبيرا ولكن لا بد من طرح السؤال، ألم تحطم كثرة حفر الآبار التوازن الطبيعي؟ أو لم تجعل هذه المياه في تصاعد مستمر؟ وربما نحن باقون كمن يجفف بيته من الماء في حين أن الحنفية لا تزال معطبة تسرب الماء !! فالموضوع يحتاج إلى تحليل الأخصائيين.

أما التطرق إلى موضوع الفلاح فيعطيني فرصة للرجوع مرة أخرى إلى إمكانية إعطاء الدفع للنشاط الفلاحي، ونحن نحترم كل الآراء والقضية هي قضية تخوف ونقاش سياسي، حول قانون خصصة الأراضي بالبيع أو بالإيجار، لماذا ذلك - يا إخواني - ؟ لقد سبق لي أن قلت لكم - خلال عرض البرنامج - إنه في خدمة الفلاح وبيتعد كل البعد عن خيانة مبادئ الثورة.

أضيف الآن بعض التحليل الاقتصادية، كيف نحمي الأراضي من زحف الإسمنت؟ لقد قامت التعاضديات الفلاحية باقتسام الأراضي مع السلطات المحلية ومع أصحاب المال فكيف تجري هذه العملية؟ الأرض ليست أرضه، يقدمون له قطعة أرض أو قطعتين بالإضافة إلى 60 أو 100 مليون سنتيم وهو غارق في المشاكل، ويوصونه بالكتمان، حتى ترى بعد ذلك الإسمنت قد أخذ طريقه في الأراضي، إذن ربط الصلة بين الأرض والفلاح هو أحسن دفاع عن الأراضي الفلاحية.

ثانيا: لماذا نستصغر من قيمة الفلاح بجعله دائما في حاجة إلى وصي في حين هو سيد الرجال؟ لماذا الاقتصاد يؤخذ كله إلى البنك للتمويل، لماذا لا يستطيع الفلاح أن يستلف؟ لأن عملية الاقتراض في البنك تتم بعد دراسة الملف أو المشروع ثم يكون الرد بأنه مشروع ناجح وإن أراد رهنه فيكونون مستعدين لذلك، لكن ما هو الشيء الذي سيقدمه في الملف كضمانات، فيجب أن يعلم إن كان له عقد الملكية، فيمكنه الاقتراض وإن لم يكن ذلك فإنك ستنتبع الموظف، فإن كان راضيا عنك سيكون لك مرفقا تستطيع الاقتراض به وإن كان العكس فإنك ستنتبع الحكومة وإن رضت عنك هي الأخرى ستقوم بإعادة جدولة، ويجب القول بأن هناك كنوزا من الأموال يملكها الفلاحون وهو الأمر الذي جعل البيع يمتد على مدى خمس وعشرين سنة كما جعل الفلاح يستأجر إن لم يرد الشراء على مدة تقدر بـ 30 سنة ويمكنه تجديد العقد، لكن إن كانت له رغبة في ذلك، فإنه لا يمكن أن يبقى اقتصاد الزراعة في الجزائر على هامش اقتصاد السوق إلا إذا أردنا أن ننمي وهما ثم يبلغ بنا الأمر بعد خمس أو عشر سنوات لنقول ربما كانت هناك نقائص ونعيد تصحيحها!!.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيها السيدات والسادة لقد بدأنا نقترّب من النقاط الأخيرة وسأطرق إلى قضية الاستثمار وإعطاء الدفع لوتيرة الإنعاش، وبطبيعة الحال في أوضاع اجتماعية خانقة، وأمام التطلع إلى الإنعاش الاقتصادي نتساءل كلنا: أين هو هذا الإنعاش؟ السؤال مشروع ولسنا بصدد الإجابة لنقول إنه لا توجد نقائص، لكن حتى نضيف بعض المعطيات .

نبدأ بالاستثمار الأجنبي، لقد سألتكموني عنه أين هو؟ ولماذا لم يأت؟ هل هو تباطؤ أم تهديد؟ ولقد قلت سابقا إن أكبر شيء يخيفنا هو "المال" ثم إن المستثمر يبحث إلى أقصى درجة عن المنفعة في استثماره، والأموال الداخلة في المشاريع الاستثمارية هي أموال مجتمع، وليست أموال شخصية فعلى أن نحرض عليها ونقوم بالتفاوض وإذا كان هناك شيء أستسمح نفسي بهذه المناسبة لأرفع نداء للناس الذين باستطاعتهم أن يتكلموا في الساحة، وهو أن نتوقف عن قول إن هناك استثمارا أجنبيا متباطئا بحكم تردد المسؤولين، وقولوا ما سنتم عن المسؤولين ولكن فيما بيننا فقط.

فنحن موجودون حتى ننتقد، ونعرف منكم الحقائق ونقوم بدورنا ونتحمل المسؤولية وهذا شيء طبيعي، لكن حين ترتفع أصوات من الجزائر، ونقول بأن قدوم الشراكة الأجنبية بطيء لأن الدولة الجزائرية مترددة، فأنتم تضعفون بكلامكم هذا الجزائر عند الشروع في المفاوضات، وأعطيتكم مثالا: عن شركة (دايبو) (C'est un petit ça la culture du temps moderne) التي حلت ببلادنا وبلغ رقم استثماراتها مليار دولار بطرح 17 مرفقا، فرحبنا بها ونحن نقولها علنيا مثلا ذكرناها في المحادثات على المستويات المختلفة، فرحبا بها كشریک. ولكن هناك شوط ما بين الخطوة الأولى

والعمل في الميدان. فقبل أن نصل معها إلى الشراكة عليها أن تعطينا برنامجها الاستثماري، كأن يكون مثلا مؤسسة (SNVI) فلنرحب بذلك.

فقد جاءنا وزير وأخذ معه وفدا إلى " كوريا" وزارنا وفد بقيادة رئيس مجموعة (دايبو)، كما أرسلنا نحن وفدا متكونا من إطارات ونقابيين لكي نعرف حيثيات ملف الشراكة مع (دايبو) وأغراضها في ذلك وحدث كل هذا دون أن نحصل أو نتعرف على خطة استثمار (دايبو) في (SNVI).

فهل تريد أخذ مقدار معين؟ ما هي الامتيازات المطلوبة (Quel est le capital pour la réhabilitation ...etc) ما هي الفائدة من إعادة التأهيل؟

أنا لا ألوم (دايبو) لأن هذه هي سنة المفاوضات، لكن علينا نحن اتخاذ الحيطة اللازمة في ذلك. وهذا ردا على الذين قالوا بأننا عطلنا مشروع الاستثمار مع (دايبو) وهو أمر غير صحيح.

وقد جاء سؤال كذلك في نفس السياق، عن غاية الخصوصية.

أولا: بالنسبة للخصوصية، فكل المجالات التي لم يحرمها الدستور هي مقبلة على الخصوصية وهي قضية وقت فقط وقضية تطبيع، لماذا؟

فالمهدف من الخصوصية هو جلب رأس المال الداخلي والخارجي لكيلا تبقى التنمية مقتصرة على الميزانية العمومية فقط، والمساهمة الخارجية للتنمية معتمدة على السلفة، بل نجلب رأس المال ويقتسم معك الربح والخسارة.

ثانيا: الخصوصية ليست ضد السياسة الاجتماعية، على قدر ما تخرج الدولة والميزانية العمومية من مصاريف الإنجاز الاقتصادي على قدر ما تتقوى الوتيرة ويكون باستطاعة الدولة عمل سياسة اجتماعية أقوى.

تحدث أحد الإخوان أو الأخوات عن اقتصاد سوق ذي بعد اجتماعي (Une économie de marché à dimension sociale)، حقا نحن في نهاية القرن العشرين (on invente plus le fil à couper le beurre) وأصبح العالم متحكما اليوم في كل التجارب، كما هو الحال في (السويد) على سبيل المثال، لكن الدولة ليس في مقدورها فعل كل شيء، فإذا احتيج لأنبوب مثلا عليها وضعه وعليها بناء السكن وهكذا. فحقيقة أن لها دورا في الخدمات، وتشجيع تغطية الحاجيات، وتغطية الفرق بين القيمة الاقتصادية وأية خدمة اجتماعية ترغب الأمة عن طريق الدولة تقديمها، كما لها دور في مواجهة حاجيات الناس عديمي المدخول أو أصحاب المدخول الضعيف.

لكن الخصوصية تعد من الوسائل التي توصلنا إلى التنمية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية وفي كل الأحوال أو التصورات فإن (La pire des démarches c'est la démarche du crabe) كأن تقول بأنك قادم على إنجاز شطر في حين أنت تسحب الشطر الآخر!

لقد تبيننا الاشتراكية ولكن ربما انتهجنا (Le capitalisme d'état) وليس الاشتراكية فلا نقوم بوضع (Une économie de marché dérégulée) في حالة ما إذا احتجنا إليها عملنا بها وإذا لم نحتج إليها تخلينا عنها.

طرح سؤال حول قدرة الجزائر في مواجهة العولمة، نعم - يا إخواني- وإذا كنا ومازلنا نتساءل نحن عن هذه البلاد فلأننا نعيش المحن اليومية (on a même plus le temps du recul) فأصبح المواطن تحت جحيم الخبز، وليس قادرا على الاهتمام بما يحدث في بلاده.

أنظروا إلى موقف الأجانب، أنظروا لزحفهم، وهو ليس حبا فينا، إطلاقا، لكن يجب علينا أن ننظم أمور بيتنا، باستغلال القدرات الجزائرية وحماية السوق الجزائرية، أعطيكم مثلا عن مادة - إسمحو لي لعدم ذكر اسمها لأن هذا النفاس متابع داخليا وخارجيا، وبعض القضايا هي موضوع المحادثات بين المؤسسات الجزائرية والأجنبية- تم الاتفاق على جلبها مع شريك جاء من جهة أخرى من المعمورة، بعد التوقيع على عقد تساهم فيه الجزائر برأسمال عمومي وكذا شريك جزائري خاص بنسبة معينة، فلا يزال هذا الأخير يجلب هذه المادة من جهة ليست بعيدة من هنا، في حين يبقى الشريك الذي يجلب معه رأس المال والتكنولوجيا ينتظر! فهذا غير مقبول (tant qu'il inonde le marché)، وعليه سنرفع من قيمة الضرائب على هذه المادة في إطار (La série des valeurs administrées) مادمننا ننتجها محليا، ومن الواجب علينا جلب الأجنبي لأن هذا الأخير قد يرفض القدوم إذا بقي يبيع فقط.

تكلتم بالأمس عن F.A.T.I.A ومن قال بتصنيعها فليتحمل مسؤوليته، لكن الأخ المتحدث جاء بمقولة منطقية كذلك في نفس السياق والتي تقول كيف تريدون صنع سيارة مادتم تجلبون سيارة (Z.H)؟ وأنا أضيف وأقولها كذلك، كيف تريدون جلب سيارة أو جلب من يصنعها في الجزائر مادما نسمح بجلب سيارة ذات خمس سنوات OCCASION، فقد أنهينا الأمر بالنسبة للالات الثقيلة وبقيت لنا قضية السيارات الخفيفة.

فقد وددنا إعطاء des détaxations لبعضنا البعض ولشريحة المجاهدين أو ذوي الحقوق، نستطيع فعل ذلك في البلاد (mais, si on ouvre à l'importation de véhicules usagés) كونوا على يقين أننا إذا جلبنا سيارة ذات خمس سنوات وأكثر من ذلك (Z.H) Si le moteur gonflé et maquillé et parfois volé dans le style qu'on appel (Z.H) فحتى إذا أحضرت اليابانيين بعمالهم وأموالهم فلا يستطيعون ضمان المنافسة في السوق داخل البلاد.

تحدثنا كذلك عن قطاع الصناعة العمومية وسمعنا من يقول بأنه مريض، وأنا لا أقول ذلك ولكن ليس معنى هذا أنه على أحسن حال مائة بالمائة، لكنني أتساءل معكم، فأنتم تسمعون بأن عندنا مشكلة حتى داخل الحكومة في (Les référents) نتساءل ما هي المراجع؟ فيما يخص (L'indice de production industrielle) ما هو عدد الشاحنات التي صنعتها (S.N.V.I)؟ هل بيعت أم لا، ليست مشكلة (on cherche des critères plus proches de l'économie réel) على سبيل المثال (L'indice de production industrielle) بلغ - وأنتم تقرأون - في نهاية 1997 أقل من (-7,5%)، أنا لا أجادل في هذا الأمر لكن للمقارنة من 1994 إلى 1995، (En terme d'indice de production industrielle) إليكم الأوضاع:

سنة 1994 كانت (-8.5%)

سنة 1995 أصبحت (-1.5%)

إذن حسب هذا التصور فإن (La décroissance) ارتفعت قليلا، ولكن أعطيك مقياسا بالمقابل فقد كان (Le entreprises industrielle) في سنة 1994 مجمولا في عشرة ملايين دينار، وأصبح في سنة 1995 اثنين وتسعين مليار دينار وحين ارتفعنا من (-8.5%) إلى (-1.5%) انزلنا من عشرة ملايين إلى اثنين وتسعين مليارا.

فإذا تكلمنا اليوم عن المؤسسات نقول إنه عليها أن تسترجع النفس وتصارع المنافسة وتصل إلى النجاعة، نقول هناك ربما مقاييس أخرى مالية أي (Le découvert) الذي انخفض من مائة وسبعة وستين مليار دينار في نهاية 1996 إلى ثمانية وثمانين مليار دينار (L'excédent de trésorerie) الذي ارتفع من ستة وستين مليارا إلى مائة واثنين وثلاثين مليار دينار و (La valeur Ajoutée) المرتفعة ولو أغلقنا ما يقارب ثلاثمائة وسبعة وستين وحدة صناعية -أي ربع الوحدات التي كانت موجودة- إذن لا نقول إن الأمور على أحسن ما يرام، بل لازالت هشة.

هناك إلى حد الآن قطاع آخر مريض متمثل في (L'industrie mécanique) فنحن لا نتهم الناس بسوء التسيير (on a créé des monstres) مركب (Les moissonneuses batteuses et CATERPILLAR) طرحت سؤالا على الإخوة المسؤولين حول ما إذا كان هناك (4 ou 5 chaînes de production) لماذا لا يتم غلق ثلاثة أو أربعة وترك واحدة، فالمصنع لا يتعرض للغلق إذا انخفضت السوق فرفضوا ذلك وقالوا بأنه تم تركيبه في (une seule chaîne) مع العلم أنها حتى تكون (rentable sur 800 à mille moissonneuses batteuses) أين سيتم بيعها؟ أيتم ذلك لمركب (SNVI)؟

هذا بالنسبة لقطاع الصناعة ويحتوي على حوالي ستة مركبات وهو حاليا ملف مفتوح لإيجاد علاج جذري ماليا وتركيبيا، وقد تمت حوله المحادثات مع إخوان من النقابة واتفقنا على تحضير الملف على أن نتحدث النقابة قبل المصادقة عليه من أية جهة كانت مع المسيرين وإن شاء الله سنرفق الإجراءات الضرورية بالونام والاتفاق.

ثم إننا نسمع من هنا وهناك أن الاستثمار ضعيف، هو كذلك لكن هناك شيء لا بد من الاعتراف به، وهو أن خلق مناصب الشغل ليس عن طريق المصانع الكبرى، أشاركم خيبة الأمل، هناك شريك أجنبي سيأتي ليقم (3 complexes d'angrés et une nouvelle carrière de phosphate) -رئيس الحكومة منشغل بالتشغيل- ولقد سررت لما بشرت بهذا الخبر وقلت: الحمد لله- لأن ذلك يعني خمسة آلاف أو عشرة آلاف منصب (trois complexes une nouvelle mine) لكنه

قيل لي "لا، الملف فيه أقل من ألفي منصب شغل" : Une industrie performante : تغطي الحاجيات وتدخل دولارات من الصادرات، لكن ليس المركبات الضخمة هي التي تخلق مناصب الشغل بالألاف.

ونعود الآن إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت عمومية أم من القطاع الخاص، وهنا كذلك يا إخواني سبق أن كلمتكم عن ملفات (L'APSI) ونرجع اليوم ثانية إليها باختصار ولكن ببعض التوضيحات، فملفات (A.P.S.I) التي أودعت كلها -تم تأشيرها- (pour bénéficier des avantages) قد وصلت إلى 8600 ملف من سنة 1994 إلى سنة 1997 وهي تحتوي على نوايا استثمارية تقدر بـ تسعمائة وتسعة وأربعين مليار دينار، ونوايا لخلق مناصب شغل تقدر بـ 528 ألف منصب -وكنتم قد تساءلتم إذا كانت هناك متابعة- فأين وصل كل ذلك؟ قامت (A.P.S.I) بإجراء تحقيق بالتعاون مع معهد مستقل والنتائج الأولية لذلك هي كالتالي:

تم التحقيق حول 3600 ملف، تلك الملفات التي تم إيداعها إلى غاية ديسمبر 1996 فالأجوبة التي توصلت إليها APSI لأن (La réponse à un questionnaire n'est pas toujours un réflexe qui existe chez nous) إلى غاية 30 مارس هي 1688 جوابا من بين 3600، وفي هذا الـ 1688 جوابا انطلق منه 626 مشروعا وتم فتحه -والحمد لله - وبلغ مجموع استثمارهم خمسا وأربعين مليارا وستمائة مليون دينار، أما المشاريع التي هي في طريق الإنجاز فهي 587 مشروعا شرع في العمل فيها ووصل الإنجاز فيها إلى 90% وفيها ما وصل إلى 45% وفيها ما هو على مشارف الانطلاق.

وقد بلغت تكلفة استثمار هذه المشاريع 82 مليارا و500 مليون دينار، وتقدر نوايا استثمار الـ 10400 ملف التي أودعت لدى (A.P.S.I) وحصلت على التأشيرة بـ 306 ملايين دينار، ماذا سيحقق منها؟

هناك -على الأقل- ملفات على مستوى (Les quarts pays) -وهو أمر أكثر تعقيدا لأن لدينا 48 ولاية ولا بد من جمع المعلومات- و1554 مشروعا قد انطلق، فهل سيرتفع هذا العدد؟

أقول نعم، لأن تدعيم الأمن والاستقرار يلعب دوره، وتخفيض ثمن القرض يلعب أيضا دوره، وكذا تخفيض بعض الإجراءات البيروقراطية ومكافحة بعض تصرفات (L'économie parasitaire) تجعل من صاحب المال مستثمرا، وإذا أردتم دليلا على ذلك فسأعطيكم دليلا.

أولا: وتيرة إيداع الملفات لدى (A.P.S.I) هي في استمرار حيث بلغ عددها خلال جانفي وفيفري 1998، 1100 ملف.

ثانيا: لقد تتبعتم ما جاءت به سوناظرك بالنسبة (Les obligations) (C'est une collecte de l'épargne)

حيث انطلقت العملية بـ 5 ملايين دينار، ولا نخفي عليكم فعلية مثل هذه يمكن أن تجلب أرباحا أو العكس، وفي ظرف 20 يوما توصل المعنيون إلى 8 ملايين دينار ووصلت (La collecte) إلى 12 مليار دينار، وهم بصدد النقاش حول إمكانية رفعها إلى 30 أم لا؟ لماذا؟ لأنه كلما انتهى (Le commerce de l'import-import) وأنتم جزائريون وتعرفون هذا، فالإنسان الذي يذهب إلى هناك ويدفع الرأسمال مقابل جلب السلع ثم يبيعه في البحر، وإذا عمل مجهودا كبيرا يبيعه في رصيف الميناء، فقد قلت لكم: (On ne développe pas avec le père Noël) فالذي يستطيع ربح 100% أو 140% في العام، لا يكلف نفسه عناء الاستثمار ويبقى يجري وراء ربح لا يمثل إلا 1% أو 2% أو 3% وهذا ما يجعل (L'assainissement économique) يتماشى مع تدعيم الاقتصاد الحقيقي والاستثمار.

نضيف مجالا آخر- في سياق الإجابة على التساؤلات الواردة حول موضوع الشباب- ويتعلق بتدعيم استثمار الشباب (I.A.N.S.E.J) ونكتفي هنا برقم واحد حول مجموع استثمار هؤلاء الشباب في إطار هذا الجهاز الذي يعمل على نفص غبار البيروقراطية عن نفسه وخلق ملحقاته مما جعل البنوك تساهم وتقتنع أكثر، فوصل مجموع استثماره

إلى غاية نهاية فبراير 1998 إلى 3,7 ملايين دينار، ووصل مجموع مساهمة البنوك بالقروض البنكية (mobilisés et engagés) إلى 2,9 مليار دينار، وقد كان البعض يتساءل عن هؤلاء الشباب كيف نطلب منهم أن يحققوا استثمارا بمليون دينار فائدة تتراوح نسبتها بين 10% و15% ولكن -الحمد لله- القضية أعطت الدليل.

قبل أن نصل إلى موضوع الجانب الخارجي وهو الأخير أضيف شيئا عن قضية رهان 800 ألف سكن، وأنا لا ألوم الناس على تشكيكهم في هذا الرقم بل لديهم الحق في ذلك.

لكن أقول إن الحكومة لم تأت لتغامر أو تغذي الأحلام، فالقرارات المحزنة نعيشها يوميا واليوم فقط سمع المواطن خبر رفع شركة الخطوط الجوية الجزائرية أسعار تذاكرها -هذه الشركة التي كانت لها حرية التصرف- فتوجه أصابع الاتهام نحو الحكومة برفع سعر تذاكر الطائرة، وهكذا، إذن لا وجود للشعبوية، والمسيرة اليومية لا تترك مجالاً للشعبوية، ونحن لا نبحث عن الشعبوية، ولا نأتي بأشياء وهمية.

تتساءل الناس عن كيفية إنجاز ثمانمائة ألف سكن، وأبدأ في شرح حالة الأربعمائة ألف سكن التي تتكفل الدولة ببنائها، منها حاليا مائتان واثنا عشر ألف سكن في طريق الإنجاز وأراهن على إتمامها في أواخر 1998 وأواخر 1999 على الأكثر ومنها ستون ألف سكن سنويا معلنة في البرنامج ستنتقل (3fois 80, 3 fois 60 mille sa fait 180 mille) والمجموع هو 400 ألف.

وهناك من يسألني عن الآجال (Les délais de réalisation) فالقطر كله ممثل هنا فالإخوة القادمون من سيدي بلعباس يعرفون عن حسناوي أنه ينجز في ظرف اثني عشر أو أربعة عشر شهرا.

والإخوة القادمون من ولاية بجاية يعرفون (groupement du Kser) والذي أنتج في ظرف ثمانية أشهر، إذن يجب أن ينشغل كل واحد بوتيرة الإنتاج ويبقى وراءها ولكنها لا تمثل حاجزا.

فيما يخص قدرات الإنتاج، أنا أسمع -والطرح مشروع في غياب المعطيات- بأنه يقال إن المؤسسات العمومية تتعرض للتخطيط في حين تقول الناس عنها بأنها تبني من جهة أخرى.

أولا: أذكركم، أن إنجاز السكن تم منذ السنة الماضية بنسبة 82% من طرف ورشات القطاع الخاص، وأضيف لكم معطى آخر خاصة وأنكم سمعتم بأن (Le gré à gré) قد انتهى اليوم ولسنا بحاجة إلى ورشات- فإن محافظة الجزائر الكبرى استقبلت 180 ملفا لمقاول (soumissionnaire) واعتقدت يوم أخبرت بذلك أن الأمر يتعلق بالعاصمة فقط التي يتزاحم فيها المقاولون ولكن حينما قيل لي إن هناك 173 ملفا (soumissionnaire) في (الوادي) حمدت الله، إذن ماذا بقي؟ بقي مشكل التمويل، وهو كما قلت لكم سابقا إن وتيرة تمويل التنمية تبني على الخزينة العمومية واللجوء إلى البنك حتى في بعض العمليات التي تتكفل بها الدولة.

وفي هذا الإطار، كان هناك في سنة 1988 استمرار في إنجاز (Le P.E.C). مع العلم أن التكفل بإنجاز البرنامج الجديد يحتاج إلى خمس وسبعين مليارا وستمائة مليون دينار، وصحيح أن الخزينة أو الميزانية قد جندت سبعا وثلاثين مليارا، فأين هو الباقي؟

تقرض البنوك لجهاز تعينه الدولة اثنين وثلاثين مليارا وثمانمائة مليون دينار، و نطلب من المستفيدين من السكن مساهمة عند انطلاق الأشغال وعند الاستلام، فالمساهمة تكلف في مجموعها خمسة ملايين دينار، هناك من يقول إن الناس لا تملك المال، وأنا أقول إنه لم يصبح الأغنياء فقط أو أصحاب الملايير وحدهم من يستأجر حسب إعلانات (Le soir d'Algérie et le matin) بل حتى الموظف البسيط يلجأ إلى الكراء والعامل أيضا في بعض الأحيان، فلا بد أن تكون من هذا البلد وعانيت من مشكل السكن لتعرف مدى معاناة الناس منه وقدرتهم على المراهنة عليه!

لكن بالنسبة للمحتاج، لدينا أجهزة للتضامن الوطني تتكفل بهذه المهمة، هذا بالنسبة لسنة 1988 ونفس الوضعية في 1999 لتجنيد ثمان وثمانين مليارا وثلاثمائة مليون دينار ونفس الوضع في سنة 2000 لتجنيد ست وخمسين مليارا وتسعمائة مليون دينار وما جعلني أصل إلى سنة 2000 ليس فقط الثلاثي وإنما هناك (Une bulle à passer).

أما فيما يخص قضية البنوك فلا أتحدث باسمها ولكن ، (Le comité qui a travaillé sur le dossier était essentiellement composé de banquiers avec la banque d'Algérie, le ministère des finances, le secteur de l'habitat). وكل المعنيين وهم ينتظرون إجابتنا لإمضاء (Les conventions d'emprunt) هذا فيما يخص 400.000 سكن الخاص بالقطاع العام، أما الأربعمائة ألف سكن المخصصة للقطاع الخاص فقد حددت كالتالي:

أولاً: الإجراءات المتخذة للوصول إلى هذه الغاية:

(Les dégrèvements fiscaux, les dégrèvements quasiment, l'immunité fiscale, plutôt la défiscalisation de l'opération totalement) إذا كان قد انخفض، ووصل إلى حد معين من الإنتاج وبسعر معين وهذه منصوص عليها في قانون المالية.

ثانياً: الأجهزة التي جاءت في المنظومة البنكية لتدعيم وتيرة الحركة المالية في تمويل السكن من مؤسسة إعادة التمويل العقاري التي تأسست، وتضمن الرهان وكذا مؤسسة ضمان القرض العقاري الأمر الذي سيسمح لكل البنوك بالانخراط في تمويل البناء حيث لا يبقى محتكراً من طرف (La CNEP) وذلك لتخفيض نسب (La CNEP) ولإدخال (des mécanismes de garanties de l'investissement de l'entreprise)

وللوصول إلى تغطية حاجيات السوق في مواد البناء، وهنا أطرح عليكم سؤالاً إخواني، هل السكن مطلوب جداً في السوق أم لا؟ أظن أن منطلقنا يدل على ذلك. هناك أزمة خانقة للسكن ومنه يعتبر. (Un secteur d'investissement individuel ou collectif) الذي يدعونا إلى القول، ولكي لا ننسى ونكون صرحاء أكثر فيما بيننا، وأنتم تعرفون أن السكن الريفي عندما يبنى كل سنة - وللإيضاح ولئلا نخط الأوراق - يبنى بمساهمة الدولة (Un financement participatif à hauteur de 30 %) فهذا الذي يدعونا للإقدام على الرهان، قائلاً في النهاية هل ثمانمائة ألف سكن ضرورة أم اختيار؟ أظن أنها قد أصبحت مع أزمة السكن التي توصلنا إليها ضرورة حتمية.

إذن فهو التحدي، ونحن هنا لمواجهته، لأننا لو قلنا ببناء خمسمائة ألف سكن، فهذا لا يجدي نفعا فالآن نعمل ونتحاسب.

ثم هناك سؤال آخر في ميدان السكن حول إنعاش البناء والحفاظ على الأراضي والتحكم في المدن.

أولاً: إنعاش البناء يكون - إن شاء الله - على أساس

(P.D.U programme de développement urbains et P.O.S programme d'occupation des sols).

وهنا كذلك - الحمد لله - فأكثر من 70 % من البلديات تملك هذه المخططات.

ويكون توزيع السكن أولاً بالحرص على الإنصاف والتوازن بين الجهات والابتعاد عن التراكم في المدن الكبرى بقدر الإمكان، مما يؤدي إلى إنشاء مدن جديدة - نحن لا نقول سنبنّي مدينة جديدة - والإخوان مشكورون - فالحكومة حضرت ملفاً اتفقت فيه على شبكة لمدن جديدة من (بوغزول إلى حمر العين)... إلخ بقي الآن كيف نملأ الخانات؟

وستساهم هذه المشاريع في تعمير هذه المدن وأشياء أخرى إن شاء الله.

وصولاً الآن إلى الباب المتعلق بالأمور الخارجية سيدي الرئيس، نبدأ بقضية الجالية الجزائرية وأوضحها في ثلاث نقاط وجيزة.

سألني الإخوان عن حجم مساهمة الجالية الجزائرية في الخارج في ميدان الاستثمار، والجواب هو أنه لحد الآن فإن الإخوان المغتربين المستثمرين قد دخلوا في 89 مشروعاً موزعين على 29 ولاية تحتوي على أربعة عشر مليار دينار منها 80 % بالعملة الصعبة.

ورد سؤال ثان خاص بالتكفل بالجالية الجزائرية بالخارج وخاصة الحركة الجمعوية، أقول إن الطريقة التي تحاول بها الدولة التكفل بالجالية الجزائرية في الخارج هي طريقة المجلس الوطني الاستشاري للجالية الجزائرية بالخارج بعد التثنت المعروف من خلال انهيار الودادية الجزائرية للمغتربيين، فعلى أسس وقواعد التعددية وحرية الاختيار، هناك ديناميكية تسيير، وقد قطعت في ذلك أشواطاً، وهي مقبلة - إن شاء الله - على الندوة الثانية أو الاجتماع الكبير الثاني - إن لم أكن مخطئاً - في شهر جوان القادم.

وفيما يخص الجهود للتكفل أو لتسهيل ظروف الإخوان المغتربيين عند الرجوع في العطلة، فبطبيعة الحال المشاكل معروفة ولكي لا نوقع بعضنا البعض في الخطأ، ستكون كذلك مشاكل في هذه الصائفة والشيء الذي تقوم به الدولة أو مؤسسات الدولة سواء في الموانئ أو المطارات أو المصالح الجمركية ومصالح الشرطة، ووكالات النقل البحرية أو الجوية، هو تحسين الخدمات، لكن يبقى دائماً أنه لما يتحرك قرابة مليون شخص (C'est un véritable mouvement) يحتاج إلى (La logistique du général patron) فإمكانياتنا الآن وفي بعض الأحيان لا يمكنها تلبية ذلك.

وبالمناسبة وفيما يخص الخطوط الجوية هناك استجابة على الآفاق، هناك مفاوضات للحصول على شراء أو كراء (des couloirs) تكون بأقل تكلفة من تسع طائرات جديدة في السنوات المقبلة، وهذا الملف في تقدم من خلال المفاوضات الجارية والتي من الأحسن عدم التشويش عليها من خلال التصريحات العلنية.

السيد رئيس مجلس الأمة، أيتها السيدات، أيها السادة، أعضاء مجلس الأمة، نصل معكم إلى آخر باب نتطرق له في هذا الرد وهو المتعلق بالجانب الخارجي وسأحاول التطرق لكل النقاط بداية بسياسة تجارة (le troc) مع جيراننا في الجنوب، التي طرح الإخوان حولها سؤالين حيث نحن بصدد المفاوضات مع الجيران للوصول إلى الاتفاقيات اللازمة لتشجيع هذه التجارة (notamment les accords de non doublème position) لتكون في إطار نظيف ونزيه.

ورد سؤال ثان يقول لماذا الإلحاح على آفاق تفاوض الشراكة مع أوروبا، في حين نجد نوعاً من التخلي أو النسيان للتعاون مع الساحة العربية والساحة الإفريقية؟

أولاً: للتصحيح إن العرض كان عبارة عن حوصلة ولم يتم بتغطية كل شيء، فلم أتحدث مثلاً عن الثقافة، والآن نعود للبرنامج، هذا الأخير بكل تفاصيله أعطى المكانة والقيمة اللازمة لبناء التعاون العربي-العربي والتعاون داخل إفريقيا، ولكنني أشرت ورفعت صوت الدولة الجزائرية حول قضية لا تزال أمامها محطات، إذا كان البعض يعتبر أن مشاكل التفاوض للشراكة مع أوروبا مرتبطة بتصريح هذا أو ذاك، هذا جميل لكن أين الحقيقة؟ نحن نقول للأوروبيين نعم للشراكة، لكن للشراكة الحقيقية، وفي هذا الصدد لا تزال أمامنا مفاوضات جد شاقة للوصول إلى تقارب المصالح.

أما بالنسبة لقضية فلسطين فهي مثل العديد من القضايا - والحمد لله - موقفنا تجاهها معروف من يوم أن أعلنت فيه الجزائر أنها معها ظالمة أو مظلومة.

جاء سؤال كذلك حول التأشير،

أولاً: أقول إن التأشير تشكل موضوع السيادة في كل بلد، لكن - الحمد لله - الجزائر - وهذه ليست من تصرفات الحكومة الحالية، بل حتى في السنوات الأخيرة وعلى الأقل - متمسكة بالمعاملة بالمثل.

وأخيراً أضيف أن قضية عدم تسليم التأشير، كانت ربما في المدى القريب في خدمتنا، وأضرت بأصحاب القرار، وتخدمنا أكثر ربما في المدى البعيد لأنها فتحت لنا آفاق العالم.

ورد كذلك عدد من الأسئلة حول موقف الإخوة والأشقاء، وهنا أشاطر الأخ السيد اسماعيل حمداني، الذي قال بأن النقاش حول العلاقات الخارجية يكون ربما أفضل في إطار آخر، ليس من باب تغطية الأمور ولكن لعدم إحراج أي كان سواء الإخوان والأشقاء بدون قوسين أو للإخوان والأشقاء بالقوسين.

ولكن في نفس السياق نضيف بعض التعليقات لنقول أولاً:

إن للجزائر مكانة في الساحة الدولية وتصرفاتها ليست تصرفات ظرفية.

(Nous sommes un acteur sur la scène internationale et nous sommes une puissance moyenne au niveau sous régional)

لنا دور، لنا سياسة، وهذا يؤدي بنا إلى عدم ربط مواقفنا - وخاصة في بعض المحافل أو القضايا أو العلاقات الجوهريّة- بتصرف الغضب أو الحقد.

ثانياً: أقول إن للجزائر الشرف أنها كانت مرفوقة بإخوان بدون قوسين في سنوات المحن هذه، وأتعمد عدم ذكرهم تفادياً لإحراجهم، كما كان للجزائر أن تفتح سجل النسيان للبعض والأهم في هذا الأمر هو أن الموضوع أولاً ليس جديداً، لا يحق لي أن أتحدث عن عهد حرب التحرير الوطني وصانعوها موجودون هنا، وهم قادرون على الشهادة كما فعلوا ذلك من خلال بعض الوثائق عن الإخوة والأشقاء بدون قوسين، وهم موجودون ولنا واجب العرفان تجاههم وعن الإخوة والأشقاء بالقوسين.

عشنا قريبا مرحلة تأمين النفط وكانت آنذاك أسمى إطارات الدولة الجزائرية وهم قادرون على الشهادة على الإخوان والأشقاء بدون قوسين في هذا التحدي ولو كانوا قلائل، والكثير من الإخوان والأشقاء محصورون جد الحصر في قوسين.

من هنا نتساءل أين المغزى؟ ليس موقف الآخرين ولكنه:

أولاً: الوضع يدفعنا بالحاح إلى ضرورة الاعتماد على النفس وتوحيد الصف الوطني.
(تصفيق).

وأضيف - إن شاء الله - في عهد العولمة ترقية الذاكرة عند الجزائر.

وآخر نقطة في الجانب الخارجي التي سأجيب عنها هي الأسئلة التي جاءت حول الموقف الأمريكي:

أولاً: فيما يخص مجال طرح السؤال على الموقف وعن ماهية الصراع:

إنه صراع تدافع الجزائر فيه عن حقوق مشروعة وعن سيادة وطنية، وهذا هو الأهم.

ثانياً: صحيح أن الأوضاع الأخيرة -ربما الحرية مع نقص التجربة- جعلت الكثير يغير موقفه بين الصباح والمساء في دعم طرف معين على حساب آخر أو العكس.

وأقول حول هذا الأمر إننا إذا كنا قد تكلمنا عن تطور المواقف، وتطور موقف الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال نرجع للثوابت، (Les constances du terrain)، أين هو المجرم أنور هدام؟ (تصفيق) هل استجابت لطلب (l'extradition)؟ لا لم تستجب، المهم أن كل دولة تعمل على ترقية سياستها، وأنا لست هنا للتعبير عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، بل للتعبير عن موقف الجزائر اليوم مثلما كان بالأمس وبكل قناعة، خاصة أننا نعبر عن موقف شعب ومؤسسات وساحة سياسية ونضيف إليها بطبيعة الحال قضايا أو قناعات شخصية، فأولاً - في هذا الأمر - لا مساس بالسيادة الجزائرية (تصفيق) في أي مكان، وفي أي حال، أو من أي طرف كان، فالجزائر دولة فتية، بصدد تقوية صفوفها، وتطمح لمستقبل قوي، وهي لا تخطئ في حق نفسها، وهي ذات نفس السيادة مع كل الدول.

وبالنسبة لهذا الأمر أقترح كأخ لإخوانه وأخواته في مجلس الأمة وفي كل الساحة الوطنية، أن نتخلى عن هذا الانشغال الفائق للتعبير -وفي بعض الأحيان اسمحو لي - عبر أبسط المستويات من أجهزة البلدان الأخرى. لنا

حقوق ونحن مقتنعون بها، لنا شرعية دولية تطبق على الجميع ونتمسك بها، لنا أوضاع نفتتح بها اليوم، وأوضاعنا هذه في كل الميادين بما في ذلك الميدان الخارجي، هي جنة بالمقارنة مع أوضاع الأممس.

فبالنسبة لأوضاع الأممس، كان الشك حولها قائما علينا، وكانت الناس تتساءل في نفس السياق، وقد أدى ذلك إلى ظهور مبادرات، أنا لا أقيم الآن ولكنني أتكلم عن الجبهة الخارجية - ساهمت فيها أطراف جزائرية، وكانت موضوع انطلاق حملات مثل (سانت جيديو) وما يشبه ذلك، وأقول لكم ما قلته لمسؤول أجنبي استقبلته في إطار زيارته لبلادنا - وكان يتحدث بإلحاح عن الشفافية وحقوق الإنسان - قلت له: انتبه يا سيدي، إن شعورنا اليوم بعدما وصلنا إلى هذه النقطة هو أننا - في رحمة الله - لأنكم كنتم بالأمس أنتم والآخرين تريدون توجيهنا إلى الحوار أو فعل كذا ... فالقادسيات - بين قوسين - في الساحة الدولية حول الجزائر كانت بهذا التصور.

ثم وصلنا إلى مرحلة الإملاء مجددا -لأنه كان موجودا في 1992- (vous devez aller aux législatives) وهو أمر قلنا به بعد الرئاسيات إن كنتم تتذكرون، ولكن كأنه لم يكن معلنا من قبل، وكان الأمر لا يخصنا، ثم هل ديمقراطيتكم ثابتة أم هشة؟ كل هذه تساؤلات سنوات 1992/1993/1994 والإخوة هنا - بكثرة - يشهدون كيف كانت بعض الدول تعطي للجزائر ككيان لأنه لم تكن القضية قضية نظام - ثلاثة أشهر على الأكثر (Les analyses des chances et des recommandées) فكان هناك من يعول على انهيار الجزائر في الثلاثي الأول أو الثاني لـ 1998.

لكننا اليوم أوقفنا كل هذا بأنفسنا ولأنفسنا، ودفعنا الفاتورة عن الآخرين، ونقول إن الرهان اليوم ليس السؤال عن موقف الآخرين فكل واحد حر في موقفه، الرهان اليوم على مدى عزمنا وصلابة صفنا، الرهان لكي لا نبقى تحت الفخ، هذا هو الرهان الذي يتحقق في مدة قصيرة وتذكرون يوم تكلمت عن بقايا الإرهاب، أو شك البعض أن يعاقبني بدل الإرهاب، مغزى الرسالة إخواني أنه لم نقل إننا سننهي الأمر في مدة شهر أو شهرين ولكن نقول إننا منتصرون، لأنه لا يمكن الدخول لأي كفاح سواء كان ميدانيا أو اقتصاديا أو دبلوماسيا وأنت فاشل - والحمد لله - أننا لسنا شعبا فاشلا، ولسنا دولة فاشلة، ولسنا قيادة فاشلة، وبهذا أكون قد وصلت إلى نهاية الإجابة عن أسئلتكم.

أعتذر إن كنت أطلت عليكم فقد حاولت الجواب (avec beaucoup d'impasse) عن 348 سؤالا.

أعتذر منكم كذلك إذا ما كان أحدكم قد أحس من خلال الجواب أي تعقيب أو ردا عنيفا سواء سياسيا، أو من ناحية جدال الأفكار.

دخلت مع الإخوان على أساس قناعة أن المجلسين هيتان متكاملتان، متضامتان، وسننهي هذه العملية على نفس القناعة.

وأعتذر كذلك للإخوان والأخوات الذين لم أتطرق للإجابة عن أسئلتهم، وحسب ما ذكرت سابقا السيد رئيس مجلس الأمة أنكم بدأتم تأفوننا ولكن الآن قد حان وقت الذهاب لتقولوا لنا بدوركم إلى اللقاء.

وتعد ربما هذه المناسبة -في هذا الشكل الدستوري- فرصة لها وقت لكي تتكرر، لكن كونوا على يقين إخواني أخواتي، أننا كأشخاص وحكومة، الأبواب مفتوحة في كل المكاتب، والطاقت الحكومية كله موجود ومستعد للقدوم في أي وقت وبالطريقة التي تحترم الشكل وتخدم الغاية فقط للقاء وللنزويد بالمعلومات. شكرا لكم، تحيا الجزائر والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد الرئيس: نتوجه بالشكر إلى السيد رئيس الحكومة وطاقم حكومته على الجهود المبذولة منذ ثلاثة أيام. كنا قد طلبنا منه -طبقا للدستور- الاستماع لعرض عن سياسة الحكومة، واغتنمنا الفرصة لطرح بعض الأسئلة التي تعبر عن انشغالاتنا، كما سجلنا ملاحظات وقدمنا توصيات وقد أجابنا عنها بما فيه كفاية، ونشكره على ذلك ونشكر أيضا أعضاء مجلس الأمة على مشاركتهم.

ما بقي لي الآن إلا أن أقول لكم إلى اللقاء، ولكن أخبر أعضاء مجلس الأمة بأنني سأوقف الجلسة لمدة 15 أو 20

دقيقة، لتمكين السيد رئيس الحكومة ومرافقيه من مغادرة القاعة، ثم نواصل أشغالنا - لمدة قصيرة - لنتنخب ممثلين اثنين لمجلس الأمة لدى المجلس الدستوري، لكوننا ملزمين قانونا بفعل ذلك اليوم، وقد وصلنا إلى الحد الأدنى، وليمكن بعيدو الإقامة - عن العاصمة - من الانصراف وقضاء العيد مع أبنائهم وعائلاتهم.

أغتنم الفرصة من الآن لأقول لكم (عيد سعيد)... طلبت الكلمة؟ تفضل قبل رفع الجلسة.

السيد مدني برادعي (نقطة نظام): شكرا السيد الرئيس. السيد رئيس الحكومة، السيدة والسادة أعضاء الحكومة، أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي وأعضاء المجموعات البرلمانية أنشرف بتقديم أسمى عبارات الشكر، كما أتقدم بتهانينا الحارة الخالصة بمناسبة عيد الأضحى المبارك، كما أرجو منكم السيد الرئيس تبليغ رسالة محبة وأمل للسيد رئيس الجمهورية وأستسمح بقراءتها على مسامعكم. "إلى السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، يشرفنا ويسعدنا نحن رؤساء المجموعات البرلمانية بمجلس الأمة أن نلتبس من سيادتكم التفضل بتبليغ أسمى عبارات التقدير والاحترام إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد اليامين زروال، وتهانينا الحارة بمناسبة حلول عيد الأضحى المبارك، وتمنياتنا الخالصة لفخامته بالشفاء العاجل مبتهلين إلى الله عز وجل أن يوفقه لاستئناف مهامه السامية خدمة للمصالح العليا للبلاد وللشعب الجزائري. تفضلوا سيدي الرئيس بقبول فائق التقدير والاحترام".

(تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا، وكما يقال بعبارة شعبية "يبلغ". الجلسة مرفوعة

يقاف الجلسة على الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والخمسين مساء واستئنافها على الساعة السابعة والدقيقة الثلاثين مساء.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، الجلسة مفتوحة. طبقا للمادة 164 من الدستور والمادة 92 من النظام الداخلي للمجلس نشرع الآن في انتخاب ممثلي هذه العرفة في المجلس الدستوري، والدستور يعطينا الحق لانتخاب ممثلين اثنين، وقد فتحت باب الترشيحات لذلك منذ عشرة أيام وتفضل لحد الآن مترشحان اثنان، الأول هو السيد مكامشة غوتي.. (إذا سمحت قف دقيقة ليتمكن الأعضاء من رؤيتك شكرا)، والثاني هو السيد ناصر بدوي، (تفضل، قف دقيقة لنعرفك، أهلا)، هذان إذن هما المترشحان. ونطلب منكم الموافقة وشكرا. (تصفيق).

مبروك علينا، مبروك عليكما، مبروك للجزائر وللديمقراطية في هذا البلد ودولة القانون، ونتمنى أن تؤدي دوركما ولنفتخر بكما دائما مثل اليوم، وأقولها في نهاية هذه الجلسة إننا نفتخر بطريقة العمل، خلال هذه الجلسات الثلاث، التي تابعتها وذلك للمستوى العالي في التدخلات والأسلوب الحضاري فيما يخص الطرح، فلنا بني OUI - OUI ولا بني كذا، نحن قمنا باستعمال طريقة حضارية وطرحنا الأسئلة بروح المسؤولية، وهذا شيء يعطينا تفاؤلا وأملا في المستقبل. أردت إضافة شيء، فنظرا لبعد إقامة الكثير، أنا مستعد لبرمجة جلسة إضافية يوم السبت حول القوانين الأخرى الباقية، ولكن يظهر لي أنه من الأحسن أن نترك ذلك إلى لقاء يوم 14 أفريل كي نتم أعمالنا وأطرح عليكم هذا الأمر بكل ديمقراطية، إذا أردتم أن نتم يوم السبت فأنا مستعد لذلك.. لا، إذن أترككم، فلديكم أشغالكم، وكل ما يلزمكم. اغتنموا الفرصة في هذين اليومين -خاصة الذين لا يغادرون- لحل مشاكلكم الإدارية وكل ما يهمكم، فحن في خدمتكم والإدارة في خدمتكم.. تريد كلمة؟ تفضل.

السيد غوتي مكامشة: شكرا السيد الرئيس. أطلب منكم الكلمة ولو لدقيقة، لو سمحتم.

السيد الرئيس: تفضل.

السيد غوتي مكاشة: شكرا السيد الرئيس. أود أن أشكر جميع الزميلات والزملاء على هذه التزكية لألتحق بمؤسسة دستورية، وهي مؤسسة تخدم الدولة الجزائرية والديمقراطية، وتكرس دولة القانون وشكرا وعيدكم مبارك. (تصفيق).

السيد الرئيس: شكرا. تفضل يا "البركة"، قل كلمة للبركة .

السيد ناصر بدوي: شكرا السيد الرئيس. أنا بدوري أشكر الزملاء والزميلات على هذه الثقة الموضوعة فينا لكي نمثل مؤسستنا -مجلس الأمة- في المجلس الدستوري والذي لا يقل أهمية عن مؤسستنا هذه، غير أن الشيء الذي يحز في نفسي هو مفارقة هذه الوجوه الكريمة، وأمنيته أن تكون لنا مكانة في قلوبهم. شكرا والسلام عليكم. (تصفيق)

السيد الرئيس: أقول لكم مرة أخرى عيدكم مبارك لكم ولعائلاتكم ولجميع أصدقائكم وعيد مبارك - إن شاء الله - للجزائر هذا البلد الذي نحن في خدمته دوما. والسلام عليكم ورحمة الله. الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة والدقيقة الأربعين مساء.